تقرير حوكمة الشركات

2025

البنك الأهلي
ahlibank

جدول المحتويات

كلمة رئيس مجلس الادارة

01 إطار الحوكمة

02 أعضاء المجلس الإدارة

03 الادارة

04 تضارب المصالح والتداول بناءً على معلومات داخلية

05 الرقابة الداخلية على التقارير المالية

06 هيكلية نظام الرقابة الداخلية

07 هيكلية المساهمين

08 الالتزام

09 الهيكل القانوني

10 حوكمة البنك

11 مدققو الحسابات

12 الرقابة الداخلية

13 اللجان الإدارية

14 معاملات الأطراف ذات العلاقة

15 حقوق المساهمين

16 المسؤولية المجتمعية للبنك

17 الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

18 الهيكل التنظيمي للبنك الأهلي 2025

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة المساهمين الكرام،

يسرني، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، أن أقدم لكم تقرير الحوكمة السنوي للبنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، والذي تم إعداده وفقًا لتعليمات مصرف قطر المركزي رقم (25/2022) بشأن حوكمة البنوك، ومدونة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية رقم (05/2025)، وكافة القوانين واللوائح التنظيمية ذات الصلة.

يؤكد مجلس الإدارة التزامه الكامل بتطبيق معايير الحوكمة المؤسسية وعن وضع إطار حوكمة فعال، وتعزيز ثقافة الامتثال وإدارة المخاطر، وضمان سلامة أنظمة الرقابة الداخلية، بما يكفل حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، وتحقيق الاستدامة والنمو طويل الأجل.

خلال العام 2025، واصل المجلس أداء دوره الإشرافي والاستراتيجي، حيث اعتمد السياسات والإجراءات اللازمة لتعزيز كفاءة منظومة الحوكمة، وراجع بصورة دورية أداء الإدارة التنفيذية، وفعالية لجان المجلس، ومدى الالتزام بالمتطلبات الرقابية، كما أشرف على تحديث إطار إدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية والمتطلبات التنظيمية.

كما حرص المجلس على ضمان استقلالية أعضائه وتنوع خبراتهم وكفاءاتهم، بما يدعم جودة القرارات ويعزز فعالية الرقابة. وتم إجراء تقييم سنوي لأداء المجلس ولجانه وأعضائه وفق آلية معتمدة، بهدف تطوير الأداء وتعزيز الكفاءة المؤسسية.

وعلى الصعيد المالي، حقق البنك نتائج إيجابية خلال عام 2025، حيث بلغ صافي الأرباح 932 مليون ريال قطري مقارنة بـ 892 مليون ريال قطري في عام 2024 بنسبة نمو 4.6%. كما سجلت محفظة القروض والسلف نمواً بنسبة 11% لتصل إلى 39,599 مليون ريال قطري، وارتفعت ودائع العملاء بنسبة 8.9% لتصل إلى 35,010 مليون ريال قطري. وبلغ معدل كفاية رأس المال 19.58% في ديسمبر 2025، بما يعكس متانة المركز المالي للبنك والتزامه بالمتطلبات الرقابية. وتعكس هذه النتائج المالية قدرة البنك الأهلي على تحقيق نمو مستدام في الأرباح، مدعوماً بانضباط مالي قوي وتحسن مستمر في الكفاءة التشغيلية، والتركيز المستمر على جودة الأصول وإدارة المخاطر.

كما حافظ البنك على تصنيفه الائتماني عند مستوى A2 / P1 من وكالة موديز، وتصنيف A من وكالة فيتش، مع نظرة مستقبلية مستقرة، بما يعكس الثقة في أدائه واستراتيجيته وإدارة مخاطره.

كما قام البنك الأهلي بإدراج أول سندات شركات تصدر في قطر وتُدرّج للتداول في بورصة قطر، وهي سندات بقيمة 500,000,000 ريال قطري لمدة ثلاث سنوات وبمعدل فائدة ثابت 4.45% في خطوة تُعدّ محطة مهمة في مسار تطوير وتنويع الأدوات الاستثمارية في الأسواق المالية القطرية.

ويولي البنك اهتمامًا خاصًا بتنمية رأس المال البشري، وتعزيز نسبة التقطير بما يتماشى مع رؤية قطر 2030، إيمانًا منه بأن الكفاءات الوطنية تمثل ركيزة أساسية لاستدامة النجاح.

يواصل البنك الأهلي التزامه بدمج الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) ضمن استراتيجيته الشاملة، تماشياً مع توجيهات مصرف قطر المركزي، وبما يعزز دوره في دعم التنمية المستدامة. ومن خلال وضع خارطة طريق واضحة لمبادرات الاستدامة، يحرص البنك على تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي، والمسؤولية الاجتماعية، وحماية البيئة.

وفي الختام، يتقدم مجلس الإدارة بجزيل الشكر والتقدير لمساهمينا الكرام، وعملائنا، وموظفينا، وكافة الجهات الرقابية، على دعمهم وثقتهم المستمرة، مؤكدين التزامنا بمواصلة العمل وفق أعلى معايير النزاهة والشفافية والمسؤولية.
ونسأل الله التوفيق والسداد.

فيصل بن عبدالعزيز بن جاسم آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

01
إطار الحوكمة

1.1 يستند هذا التقرير إلى قانون الشركات التجارية رقم 11 لسنة 2015 وتعديلاته بالقانون رقم 8/2021، والى تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي بالتعميم رقم (25/2022) تاريخ 30/08/2022، ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016 مع الأخذ بالإعتبار نظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2025 والذي يعمل البنك على الإمتثال الكامل لأحكامه ومتطلباته في نهاية فترة توفيق الأوضاع الممنوحة من قبل الهيئة للشركات المدرجة، ويشار إليها جميعها هنا بعبارة («قواعد الحوكمة»).

1.2 أقر إطار حوكمة البنك بالمبادئ الرئيسية لقواعد الحوكمة بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المساواة بين المساهمين وحماية حقوق الأقلية، والإفصاح والشفافية، والمسؤولية المجتمعية للشركات وحماية أصحاب المصلحة. وينعكس مبدأ البنك الخاص بالمساواة بين المساهمين بوضوح في النظام الأساسي للبنك الأهلي ش.م.ق.ع. ("البنك" أو "الشركة") وميثاق مجلس الإدارة، وغيرها من السياسات المتعلقة بالحوكمة.

1.3 يستند إطار حوكمة البنك إلى مجموعة من السياسات والإجراءات والمواثيق المترابطة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، ميثاق مجلس الإدارة، اختصاصات اللجان المنبثقة عنه، إرشادات حوكمة البنك، والضوابط الداخلية الأخرى، التي تهدف جميعاً إلى تبني قواعد الحوكمة التي تحكم طريقة إدارة البنك والضوابط الداخلية، فضلًا عن تعزيز إدارة فعالة لتحقيق قدر أكبر من الشفافية.

1.4 يلتزم مجلس إدارة البنك بتطبيق وتعزيز قواعد الحوكمة لما فيه مصلحة البنك وأصحاب المصالح، وبضمان تطبيق المبادئ والأغراض الرئيسية لقواعد الحوكمة. وتشمل هذه المبادئ، دون حصر (1) حماية المساهمين، (2) زيادة الوعي والمسؤولية على مستوى مجلس الإدارة، (3) ضمان المساواة في المعاملة بين المساهمين، (4) الامتثال لقواعد القوانين واللوائح المعمول بها، (5) تعزيز الشفافية والإفصاح، (6) الفصل بين أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية و (7) الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة .

1.5 من أجل تحقيق التطبيق السليم لقواعد الحوكمة، اعتمد مجلس الإدارة السياسات واللوائح التي تضمن التطبيق المستمر للمعايير الأخلاقية لحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة، وحماية مصالح مساهمي الأقلية، والتركيز على الإفصاح عن المعلومات وضمان شفافيتها، وكذلك تحديد الأدوار والمسؤوليات المنوطة بمجلس الإدارة ولجانه والإدارة العليا والتنفيذية.

1.6 يكفل النظام الأساسي للبنك لجميع المساهمين الحقوق التالية:

(أ) المساواة فيما بينهم، حيث يمنح كل سهم لمالكه حقوقاً مساوية لكافة أسهم البنك دون تمييز في ملكية أصول البنك وأرباحها

(ب) الحصول على معلومات البنك.

(ت) التزام البنك عدم الإضرار بحقوق المساهمين بشكل عام والأقلية بشكل خاص في حال ابرام صفقات كبيرة من شأنها الإضرار بمصالحهم أو التأثير على رأس مال الشركة، بشرط التزام الشركة بالإفصاح عن هيكل رأس مالها، والاتفاق الذي تبرمه في هذا الصدد

(ث) يتمتع كل مساهم بالحقوق نفسها التي تتمتع بها الأسهم من الفئة نفسها مع عدم وجود أسهم أفضلية تعطي حامليها حقوقاً أكبر

(ج) حضور الجمعيات العمومية ومناقشة الأمور المعروضة عليها والتصويت والامتناع عن التصويت والاعتراض على قرارات الجمعية العامة

(ح) يحق للمساهمين الذين يمتلكون عشرة بالمائة (10%) أو أكثر من رأس المال، من وقت لاخر، أن يطلبوا كتابيًا من مجلس الإدارة عقد جمعية عامة عادية، كما يجوز لمساهمين يمتلكون خمسة وعشرين بالمائة (25%) أو أكثر من رأس المال أن يطلبوا كتابياً من وقت لاخر من مجلس الإدارة انعقاد الجمعية العامة غير العادية.

(خ) يحق للمساهمين الذين يمثلون ما لا يقل عن (5%)[1] من رأس مال الشركة إدراج بعض الأمور على جدول أعمال الجمعية العامة، عبر مجلس الإدارة، وإلا يحق للجمعية أن تقرر مناقشة هذه القضايا في الاجتماع؛ و

(د) يحق للمساهمين الاضطلاع على النظام الأساسي للبنك ومحاضر اجتماعات الجمعية العامة.

البنك ملتزم بنشر نظامه الأساسي، وميثاق مجلس الإدارة، واختصاصات لجان مجلس الإدارة، وإرشادات الحوكمة، وغيرها من المسائل المؤسسية التي قد يطلبها مصرف قطر المركزي و/ أو هيئة قطر للأسواق المالية على الموقع الإلكتروني للبنك. ويطبق البنك سياسة الإفصاح والشفافية لضمان الإعلان في بورصة قطر عن جميع الأمور التي تعتبر ذات أهمية للمساهمين والمستثمرين وأصحاب المصلحة والجمهور بشكل عام، ويلتزم البنك أيضًا بتوفير المعلومات للجمهور من خلال موقعه الإلكتروني www.ahlibank.com.qa.

1.7 خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، ولضمان التطبيق السليم لحوكمة الشركات، مارس المجلس رقابة فاعلة في تعزيز الشفافية والإفصاح والمساءلة، وتطبيق فصل واضح بين المهام والمسؤوليات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

1.8 وامتثالاً لقواعد الحوكمة، فقد قام مجلس الإدارة بمراجعة و/أو اعتماد العديد من السياسات التي تتطلبها قواعد الحوكمة مثل سياسة الرقابة الداخلية على القوائم المالية، سياسة حماية حقوق الأقلية، وغيرها من السياسات.

1.9 ايماناً من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بأهمية الشفافية تطبيقاً لقواعد الحوكمة، فإن لدى البنك نظام رقابة فعال كما ويعكس هذا التقرير الذي يتم تقديمه لكل من مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية والذي يتم عرضه على الموقع الالكتروني للبنك، قِيَم البنك والسياسات الداخلية الأخرى التي يتعين على إدارات البنك الأهلي الالتزام بها.

1.10 إستراتيجية الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) لدى البنك تحدد الإجراءات والممارسات التي تهدف إلى تحقيق التوازن وادارة المخاطر المتعلقة بالجوانب البيئية والاجتماعية والمؤسسية، من خلال اتخاذ قرارات مستدامة ومسؤولة وتلتزم بالمسؤولية الاجتماعية. إن مفهوم الخدمات المصرفية المستدامة هو نهج إستراتيجي حيث تأخذ المؤسسات المالية في الاعتبار التأثيرات البيئية والاجتماعية والحوكمة في عملياتها وأنشطتها التجارية.

1 بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021 المعدل للقانون 11 لسنة 2015.

02
مجلس الإدارة

2.1 أعضاء المجلس

وفقـاً للمـادة 26 مـن النظـام الأساسـي للبنـك، يتألـف مجلـس الإدارة مـن أحـد عشـر عضـواً، خمسـة أعضـاء غيـر مسـتقلين مـن المسـاهمين الذيـن يملكـون 1% مـن الأسـهم وثلاثـة أعضـاء مسـتقلين، يتـم انتخابهـم لمـدة ثلاث سـنوات، ويعيـن جهـاز قطـر للاسـتثمار ثلاثـة أعضـاء لتمثيلـه فـي المجلـس.
يتكـون المجلـس الحالـي مـن 10 أعضـاء، وقـد تـم الحصـول علـى موافقـة مصـرف قطـر المركـزي باسـتمرار المجلـس بالعـدد الحالـي لحيـن انتهـاء الـدورة الحاليـة، أي فـي اجتمـاع الجمعيـة العامـة المقبـل بتاريـخ 30/03/2026 والتـي سـيتم خلالهـا اجـراء انتخابـات جديـدة لمجلـس الإدارة بالنسـبة للأعضـاء المنتخبيـن.

(أ) إن منصبـي رئيـس مجلـس الإدارة والرئيـس التنفيـذي للبنـك هـي مناصـب منفصلـة تمامـاً ولا يمكـن توليهـا مـن قبـل الشـخص نفسـه. ولا يملـك رئيـس مجلـس الإدارة أيـة صلاحيـات تنفيذيـة. وفقًـا للوائـح الحوكمـة الصـادرة عـن مصـرف قطـر المركـزي (التعميـم 25/2022)، لا يجـوز أن يكـون رئيـس مجلـس الإدارة عضـوًا فـي لجـان مجلـس إدارة البنـك.

(ب) يتمتـع أعضـاء مجلـس الإدارة بصفـات النزاهـة والسـمعة الطيبـة ويمتلكـون الشـهادات العلميـة المناسـبة والخبـرات والمهـارات المهنيـة التـي تخولهـم تأديـة مسـؤولياتهم ومهامهـم بفعاليـة وأن يقومـوا بمهـام القيـادة والإشـراف لمـا فيـه مصلحـة البنـك والمسـاهمين وأصحـاب المصلحـة بـشكل عـام.

2.2 مهام ومسؤوليات المجلس

(أ) يباشر مجلس الإدارة مهامه ومسؤولياته وفقًا لميثاق مجلس الإدارة وفي ضوء أحكام القانون وقواعد الحوكمة والسياسات ذات الصلة، وفي ما يلي ملخص لمهام ومسؤوليات المجلس الرئيسية:

i. إقرار الهيكل التنظيمي للبنك وتقييمه وتطويره وتحديد المهام والاختصاصات والواجبات والمسؤوليات للإدارة التنفيذية.

ii. تشكيل اللجان وإنشاء برامج عملها وتحديد صلاحياتها وواجباتها ومسؤولياتها وتفويض سلطات اتخاذ القرار وتحديد صلاحيات التوقيع عن البنك.

iii. تقييم المخاطر الحالية والمستقبلية التي قد يتعرض لها البنك واعتماد سياسات المخاطر والالتزام والإجراءات الخاصة بها.

iv. الإشراف على تنفيذ وتقييم وتطوير برامج وإجراءات العمل والتحقق من كفايتها وملاءمتها.

v. تعيين جهاز التحقيق الداخلي والإشراف عليه وضمان حياديته واستقلاليته.

vi. ترشيح مدقق خارجي من ذوي الاختصاص والكفاءة للجمعية العامة للبنك للموافقة على التعاقد معه وتحديد أتعابه.

vii. مراجعة تقارير الإدارة التنفيذية والتدقيق الداخلي والمدقق الخارجي واعتماد الحسابات المرحلية والختامية للبنك بالإضافة إلى تقارير الرقابة الداخلية حول البيانات المالية وتقرير الحوكمة وتقرير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.

viii. التحقق من سلامة وصحة البيانات المالية والحسابات الختامية للبنك ونتائج أعماله، والمحافظة على حقوق المودعين والمساهمين.

ix. الشفافية في الإفصاح عن جميع الأمور المهمة التي تؤثر على أداء البنك ونتائج أعماله والتزامات ومعاملات الأطراف ذات العلاقة والمصالح المتداخلة.

x. دعم وتوضيح قيم الحوكمة وقواعد السلوك المهني من خلال اعتماد سياسات الحوكمة وقواعدها.

xi. تنظيم عملية الترشيح لأعضاء المجلس بشفافية والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بإجراءات ترشيحهم للمساهمين.

xii. أداء أي مهام أو مسؤوليات يرى مجلس الإدارة ضرورة القيام بها من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف البنك.

xiii. المصادقة على خطة التدريب في البنك التي تتضمن برامج حول أنشطة البنك والمواضيع المتعلقة بالحوكمة والتي تقدم من وقت لآخر.

xiv. وضع البرامج البيئية والاجتماعية بهدف دعم المشاريع الاجتماعية المختلفة واعتماد سياسات البنك في مجال حماية البيئة وإدارة مخاطر التغير المناخي ووضع سياسة وإجراءات ملائمة لتقييم مخاطر التغير المناخي وأثرها المحتمل على أنشطة البنك وخطط أعماله على مستوى مجموعة البنك.[2]

(ب) بالإضافة إلى ما تقدم، يولي أعضاء مجلس الإدارة عناية خاصة تجاه القيام بالواجبات التالية:

i. المشاركة بفعالية في اجتماعات المجلس وتقديم الرأي بشأن أنشطة المجلس والمواضيع التي يتم عرضها عليه..

ii. ضمان الالتزام بإعطاء الأولوية لمصلحة البنك والمساهمين في الأمور التي قد يحدث فيها تضارب بين مصالح البنك ومصالح الأطراف ذوي العلاقة.

iii. المساعدة وتقديم الرأي حول العمليات الاستراتيجية للبنك، وكذلك تقديم اقتراحات حول أهم التحديات التي تواجه تنفيذ الاستراتيجية.

iv. تقديم آراء مستقلة فيما يتعلق باستراتيجيات وسياسات البنك، وتقييم الأداء وكفاية وجودة الموارد البشرية ومعايير العمل المعتمدة في البنك.

v. مراقبة أداء البنك في تحقيق أهدافه، مراجعة تقارير الأداء الدورية، واستغلال المهارات والخبرات والاختصاص والمؤهلات لخدمة مصالح البنك والمساهمين.

تشمل أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة أي أمور أخرى تتطلبها لوائح الحوكمة والقوانين المعمول بها، والتي قد يتم تعديلها من حين لآخر.

(ت) يعتبر مجلس الإدارة المسؤول الأول تجاه المساهمين وأصحاب المصلحة ومصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر وغيرها من الجهات الرسمية في الدولة.

(ث) يعقد مجلس الإدارة ستة اجتماعات على الأقل في السنة المالية الواحدة وفقًا للمادة (34) من النظام الأساسي للبنك. واستنادًا إلى المادة (35) من النظام الأساسي تعقد جميع اجتماعات مجلس الإدارة بإشعار صادر عن رئيس مجلس الإدارة، أو نائبه في حال غياب الأول. كما يعقد المجلس بطلب من عضوين على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة قبل عشرة أيام (10) على الأقل من تاريخ الاجتماع المقترح أو أقل في الاجتماعات الطارئة، يبين فيه التاريخ والوقت ومكان الاجتماع، ويجب أن يتضمن الإشعار ملخصًا للمسائل المقترح مناقشتها خلال الاجتماع. وفي هذا الإطار اجتمع مجلس الإدارة ستة (6) مرات خلال العام 2025.

(ج) يمثل المجلس المساهمين كافة ويلتزم بتحقيق مصالح الشركة وتأدية مهامه بمسؤولية، وحسن نية وجدية واهتمام.

(ح) يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالوصول بشكل كامل وفوري إلى المعلومات والوثائق والسجلات المتعلقة بالبنك.

(خ) يحضر اجتماع الجمعية العامة أعضاء مجلس الإدارة، ويشمل ذلك رئيس مجلس الإدارة، كما توجه دعوة الحضور إلى كل من إدارة مراقبة الشركات في وزارة التجارة والصناعة، ومصرف قطر المركزي، ومدقق الحسابات الخارجي، وهيئة قطر للأسواق المالية، وبورصة قطر، والموظفين الرئيسيين في البنك كالرئيس التنفيذي ورؤساء الإدارات وغيرهم.

(د) يتم توزيع «ميثاق مجلس الإدارة» على أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والجدد بهدف ضمان إدراكهم الكامل والمناسب لسير عمل البنك وعملياته ومسؤولياتهم.

(ذ) يستند ميثاق المجلس إلى قواعد الحوكمة وهو ملزم لمجلس الإدارة.

(ر) يتضمن «ميثاق مجلس الإدارة»، وفي إطار الأمور العامة فضلًا عن المتطلبات الواردة في سياسة الترشيحات، أن يكون أعضاء المجلس مؤهلين مهنيًا وعلى دراية وخبرة مناسبة تمكنهم من تولي وظائفهم الإشرافية وأن يمتلكوا القدرة على تقديم المساهمات المهنية في ما يتعلق بالاستراتيجيات والنشاطات التشغيلية وتقييم المخاطر وإدارتها والامتثال للقوانين واللوائح التنفيذية والمحاسبة والتقارير المالية والاتصالات، وأن يراعوا كذلك تخصيص الوقت الكافي في تنفيذ مسؤولياتهم تجاه البنك.

(ز) يمتلك مجلس الإدارة حق الاطلاع غير المقيّد على دليل مجلس الإدارة، والذي يتضمن النظام الأساسي للبنك وتعليمات الحوكمة ونظام الحوكمة والسياسات ذات الصلة.

(س) يجب على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة أداء واجباته باجتهاد وإخلاص والتقيد بالسلطة المؤسسية كما هي محددة في القوانين واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ودليل مجلس الإدارة.

(ش) على جميع أعضاء مجلس الإدارة العمل دائمًا على أساس معلومات واضحة وبحسن نية وبالعناية والاهتمام اللازمين ولمصلحة البنك ومساهميه وأصحاب المصلحة كافة العمل بفعالية للالتزام بمسؤولياتهم تجاه البنك.

2 يرجى الاطلاع على سياسة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

(ص) يتضمن النظام الأساسي للبنك إجراءات واضحة لإقالة أعضاء مجلس الإدارة في حال تغيّبهم عن اجتماعات المجلس. إذ تنص المادة رقم (33) منه على أنه "إذا تغيّب عضو مجلس الإدارة عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية للمجلس أو أربعة اجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله المجلس اعتبر مستقيلاً".

2.3 أعضاء المجلس

(أ) يتألف المجلس الحالي من الأعضاء التالية أسماؤهم:

الشيخ فيصل بن عبد العزيز بن جاسم آل ثاني

عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ عام 2005، ويتولى رئاسة مجلس الإدارة منذ العام 2011. كما يشغل حالياً منصب رئيس – متحف الفن الإسلامي، قطر. حاصل على بكالوريوس في الشؤون المالية من جامعة سوفولك، بوسطن – الولايات المتحدة الأميركية.

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2025
رئيس مجلس الإدارة ويملك (27,012,132) سهمًا.
الانتخاب/التعيين: 2023
انتهاء المدة: 2026
الوضعية: غير مستقل – غير تنفيذي

الشيخ جاسم بن محمد بن حمد آل ثاني
ممثلًا مؤسسات عبر الشرق

عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ عام 2014 ويشغل حالياً منصب نائب رئيس المجلس. حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة بليموث في لندن، المملكة المتحدة.

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2025
نائب رئيس مجلس الإدارة ويمثل مؤسسات عبر الشرق التي تملك (27,012,065) سهمًا.
ويملك شخصيًا (27,218,109) أسهم.
الانتخاب/التعيين: 2023
انتهاء المدة: 2026
الوضعية: غير مستقل – غير تنفيذي

الشيخ فهد بن فلاح بن جاسم آل ثاني

عضو مجلس إدارة البنك الاهلي منذ عام 2015. كما يشغل عضوية مجلس الإدارة في شركة الميرة للمواد الاستهلاكية (ش.م.ع.ق) بجانب كونه باحث أول في الشؤون الدولية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء. حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال - المالية من جامعة جورج واشنطن بالولايات المتحدة الأميركية وعلى درجة الماجستير في السياسات الدولية من جامعة سيتي يونيفيرستي بلندن المملكة المتحدة.

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2025
عضو مجلس الإدارة ولا يملك شخصيًا أي أسهم.
الانتخاب/التعيين: 2023
انتهاء المدة: 2026
الوضعية: مستقل – غير تنفيذي

الشيخ سلمان بن حسن آل ثاني
ممثلًا جهاز قطر للاستثمار

عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ مايو 2017، يشغل حالياً منصب رئيس الشؤون المالية في مؤسسة قطر بما في ذلك الإشراف على المهام المالية، الإستراتيجية وتخطيط الأعمال، كما يتولى رئاسة مجلس إدارة شركة مزايا للتطوير العقاري. حاصل على درجة البكالوريوس في الدراسات المالية والمصرفية من جامعة قطر.

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2025
عضو مجلس الإدارة ولا يملك شخصيًا أي أسهم. يمثل جهاز قطر للاستثمار الذي يملك بشكل مباشر أو غير مباشر (1,213,428,215) سهمًا.
الانتخاب/التعيين: عيّن من قبل جهاز قطر للاستثمار في مارس 2017.
انتهاء المدة: يتم انتهاء التعيين بموجب إخطار كتابي من قبل جهاز قطر للاستثمار.
الوضعية: غير مستقل – تنفيذي

السيد ناصر عبداللطيف العبدالله
ممثلًا جهاز قطر للاستثمار

عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ 03/05/2020. ويشغل حاليًا منصب مدير الدخل الثابت - الأدوات الاستثمارية القابلة للتسييل في جهاز قطر للاستثمار.

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2025
عضو مجلس الإدارة ولا يملك شخصيًا أي أسهم. يمثل جهاز قطر للاستثمار الذي يملك بشكل مباشر أو غير مباشر (1,213,428,215) سهمًا.
الانتخاب/التعيين: عيّن من قبل جهاز قطر للاستثمار في مارس 2020.
انتهاء المدة: يتم انتهاء التعيين بموجب إخطار كتابي من قبل جهاز قطر للاستثمار.
الوضعية: غير مستقل – غير تنفيذي

السيد محمد فهد الخليفي
ممثلًا جهاز قطر للاستثمار

عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ 23/10/2023 يتولى مهام مدير مساعد للحوكمة ومستشار قانوني أول ومدير الإلتزام بالوكالة في جهاز قطر للإستثمار حيث يُعنى بالإشراف على تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة، وتطوير السياسات، ودعم التميز المؤسسي. حاصل على بكالوريوس في الحقوق من جامعة قطر (كلية القانون) ودرجة الماجستير في القانون المصرفي والمالي من جامعة بوسطن في الولايات المتحدة الأميركية.

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2025
عضو مجلس الإدارة ولا يملك شخصيًا أي أسهم. يمثل جهاز قطر للاستثمار الذي يملك بشكل مباشر أو غير مباشر (1,213,428,215) سهمًا.
الانتخاب/التعيين: عيّن من قبل جهاز قطر للاستثمار في أكتوبر 2023.
انتهاء المدة: يتم انتهاء التعيين بموجب إخطار كتابي من قبل جهاز قطر للاستثمار.
الوضعية: غير مستقل – غير تنفيذي

السيد فيكتور نظيم رضا آغا
ممثلًا شركة الماجدة للاستثمار العقاري

عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ عام 2005، ويشغل عضوية مجموعة الدوحة للتأمين، كما يتولى مهام المدير العام لوكالة السد للسفريات، والمدير العام لشركة السد للصرافة.

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2025
عضو مجلس الإدارة ولا يملك شخصيًا أي أسهم. يمثل شركة الماجدة للاستثمار العقاري التي تملك (28,078,193) سهمًا.
الانتخاب/التعيين: 2023
انتهاء المدة: 2026
الوضعية: غير مستقل – تنفيذي

السيد نواف المانع

عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ 28/02/2023 ويشغل حالياً منصب رئيس الهيئة العامة القطرية للمواصفات والتقييس. حاصل على درجة الماجستير في الإدارة والهندسة من جامعة شيفيلد هالام في المملكة المتحدة ودرجة البكالوريوس في الهندسة الكيميائية من جامعة قطر.

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2025
عضو مجلس الإدارة ولا يملك شخصيًا أي أسهم.
الانتخاب/التعيين: 2023
انتهاء المدة: 2026
الوضعية: مستقل – غير تنفيذي

السيد جاسم محمد الكعبي
ممثلًا شركة حالول للإستثمار العقاري

عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ 27/02/2024 وعضوية مجلس إدارة كيو إل أم (QLM). حاصل على بكالوريوس إدارة الأعمال من جامعة سيتي كوليدج في المملكة المتحدة.

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2025
عضو مجلس الإدارة ولا يملك شخصيًا أي أسهم. يمثل شركة حالول للإستثمار العقاري التي تملك (47,307,205) سهمًا.
الانتخاب/التعيين: 2024
انتهاء المدة: 2026
الوضعية: غير مستقل – تنفيذي

السيد جاسم محمد الأنصاري

عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ 27/02/2024، يشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي لشركة الميرة للمواد الإستهلاكية. حاصل على بكالوريوس العلوم من جامعة كولورادو، دنفر، في تخصصات: المالية والإدارة والتسويق.

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2025
عضو مجلس الإدارة ولا يملك شخصيًا أي أسهم.
الانتخاب/التعيين: 2024
انتهاء المدة: 2026
الوضعية: مستقل – غير تنفيذي

2.4 اجتماعات وحضور أعضاء مجلس الإدارة

يوضح الجدول التالي حضور أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعات المجلس التي بلغت ستة (6) اجتماعات خلال العام 2025، علمًا بأن التغيب في كافة الأحوال، إن وجد، كان لأسباب خاصة قبلها المجلس، كما أن الأعضاء الغائبين قد قاموا بتفويض أحد أعضاء المجلس لينوب عنهم.

الإسم	المنصب	الحضور
الشيخ فيصل بن عبد العزيز بن جاسم آل ثاني	رئيس مجلس الإدارة	6/6
الشيخ جاسم بن محمد بن حمد آل ثاني	نائب رئيس مجلس الإدارة	6/6
الشيخ فهد بن فلاح بن جاسم آل ثاني	عضو مجلس الإدارة	6/6
الشيخ سلمان بن حسن آل ثاني	عضو مجلس الإدارة	6/6
السيد فيكتور نظيم رضا آغا	عضو مجلس الإدارة	5/6
السيد ناصر عبد الله عبد اللطيف	عضو مجلس الإدارة	6/6
السيد نواف المانع	عضو مجلس الإدارة	6/6
السيد محمد الخليفي	عضو مجلس الإدارة	6/6
السيد جاسم محمد الكعبي	عضو مجلس الإدارة	6/6
السيد جاسم محمد الأنصاري	عضو مجلس الإدارة	6/6

تم إتاحة الفرصة للأعضاء بإمكانية حضور إجتماعات المجلس من خلال إستخدام منصات إلكترونية آمنة سمحت لهم بالمساهمة بفعالية في تلك الإجتماعات.

2.5 أهم المواضيع التي راجعها المجلس خلال العام 2025

(أ) القوائم الختامية للسنة المالية 2024 والمصادقة عليها.

(ب) البيانات المالية المرحلية للسنة المالية 2025.

(ت) رفع توصية للجمعية العامة للمساهمين بتوزيعات الأرباح.

(ث) التوصية بالإستمرار ببرنامج السندات متوسطة الأجل وبرنامج السندات الداعمة لرأس المال.

(ج) تقرير الحوكمة المعدل وتقرير مجلس الإدارة.

(ح) تقارير الرقابة الداخلية (ICOFR).

(خ) إعتماد عدد من السياسات الداخلية، منها سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل إنتشار أسلحة الدمار الشامل، السياسة العامة لمكافحة الجرائم المالية، سياسة قبول العميل وإنشاء علاقة مصرفية، سياسة وإجراءات تصنيف مخاطر العميل، وغيرها.

(د) إعتماد الهيكل التنظيمي المعدل للبنك.

(ذ) إفتتاح فرع جديد للبنك في مشيرب – Doha Oasis.

(ر) إصدار سندات بالريال القطري بقيمة تصل إلى 500 مليون ريال قطري.

(ز) مراجعة تقارير الحوكمة البيئية والإجتماعية (ESG).

(س) مراجعة إختبارات الضغط.

(ش) فتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة للدورة 2026 – 2028.

(ص) مراجعة وإعتماد الميزانية التقديرية للعام 2026.

(ض) مراجعة تقارير كفاية رأس المال (ICAAP) وسياسات المخاطر.

(ط) التوصية للجمعية العامة بتعيين المحقق الخارجي للبنك عن السنة المالية 2026.

(ظ) مراجعة والنظر في العديد من الأنشطة والعمليات التشغيلية والإستراتيجيات الخاصة بالبنك.

(ع) الموافقة على تقديم تسهيلات لعملاء البنك في سياق أنشطة البنك الإعتيادية.

(غ) تعيين شركة إستشارية متخصصة لتقييم الحوكمة البيئية والمناخية والإجتماعية وتعزيز ممارسات الإستدامة والحوكمة الرشيدة لتعزيز الإمتثال بالمتطلبات الرقابية وفقاً لأفضل الممارسات المعتمدة، ولإعداد إستراتيجية الحد من آثار المناخ.

(ف) التعاقد مع شركة إستشارية عالمية رائدة من ضمن الشركات الأربع الكبرى (Big four) لتقديم البرامج التدريبية لأعضاء مجلس الإدارة في إطار الإلتزام بالتطوير المستمر لرفع مستوى الوعي بأفضل ممارسات الحوكمة وفق أفضل المعايير.

(ق) مراجعة التقييمات الذاتية لأعضاء المجلس، تقرير لجنة الترشيحات والمكافآت حول التقييم العام لأداء المجلس واللجان المنبثقة عنه.

(ك) النظر في والتوصية بمكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.

(ل) الموافقة على مقترح تعديل النظام الأساسي للبنك لعرضه على الجمعية العامة للبنك.

(م) متابعة تطورات تطوير برج البنك الأهلي في منطقة لوسيل.

(ن) إعتماد عدد من المشاريع المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والإلتزام والتدقيق لتعزيز الحوكمة وأمن المعلومات والأتمتة.

(ه) مراجعة كافة الأمور والشؤون والقرارات الصادرة عن اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والمرتبطة بأعمال و/أو أهداف البنك.

2.6 إجراء التقييم السنوي لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة وتضارب المصالح لعام 2025

أجرى البنك الأهلي تقييمه السنوي لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة وتضارب المصالح عن العام 2025، للوقوف على مدى استقلالية أعضاء المجلس والتأكد من عدم وجود أي حالة تضارب مصالح محتملة قد تؤثر على الحيادية والاستقلالية. كما يقوم أعضاء مجلس الإدارة بالتوقيع على النماذج المطلوبة بشكل سنوي.

2.7 إجراء التقييم السنوي لأداء مجلس الإدارة لعام 2025

أجرى البنك الأهلي تقييمه السنوي لأداء مجلس الإدارة لقياس أداء أعضاء مجلس الإدارة وفعالية لجان المجلس خلال العام 2025، حيث توفر التقييمات لأعضاء مجلس الإدارة فرصة كبيرة لمشاركة أي اعتبارات وأفكار قد تكون لديهم حول الأداء العام لمجلس الإدارة وأعضائه ولجانه وتسليط الضوء على الجوانب التي تحتاج إلى تحسين لزيادة كفاءة وفعالية مجلس الإدارة.

تقوم لجنة الحوكمة، الترشيحات والمكافآت بتقييم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة كما يتم تقييم المجلس واللجان من جميع أعضاء المجلس، ليتم جمع نماذج تقييم أداء مجلس الإدارة وإجراء مراجعة لجميع الملاحظات المقدمة والعمل بناءً عليها.

2.8 مكافآت مجلس الإدارة

يلتزم مجلس الإدارة بالإرشادات التوجيهية الصادرة عن الجهات التنظيمية فيما يتعلق بالمكافآت. ويتولى مجلس الإدارة، من خلال لجنة الحوكمة الترشيحات والمكافآت التابعة له، مسؤولية الإشراف العام على تنفيذ الإدارة لنظام المكافآت للبنك بأكمله وذلك من خلال إقرار سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بما يتوافق مع تعليمات مصرف قطر المركزي ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، بحيث تم وضع آلية لتحديد مكافآتهم على أن تُعرض هذه المكافآت سنوياً على الجمعية العامة لاعتمادها.

تهدف سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة إلى الإمتثال بمبادىء الحوكمة المؤسسية السليمة عند تحديد مكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة وإستيفاء اشتراطات حوكمة الشركات وللموازنة بين مصالح مجلس الإدارة ومصالح المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح. كما تسهم في تعزيز الأداء العام للبنك على المدى الطويل من الناحيتين المالية وغير المالية فضلًا عن تحقيق الغرض من منح هذه المكافآت.

هذا وللتنويه فإن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة في البنك الأهلي تتماشى مع الحدود التي ينص عليها مصرف قطر وتخضع لموافقته. كما تختص لجنة الحوكمة، الترشيحات والمكافآت بتقديم مقترح المكافآت للإدارة التنفيذية وعرضها على المجلس بغرض إقرارها وذلك مع الإلتزام بسياسة المكافآت وبتعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية.

إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة:

بما يتماشى مع تعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية، بلغ إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة مبلغ 22,120,000 ريال قطري كأتعاب مجلس الإدارة عن العام 2024 تم تسديدها خلال العام 2025 بعد المصادقة عليها من قبل الجمعية العامة، شاملا بدل الحضور وعضوية اللجان خلال العام 2025.

2.9 أمين سر مجلس الإدارة

يتمتع أمين سر مجلس الإدارة بما يتجاوز الـ 25 عاماً من الخبرات الواسعة في الشؤون والإستشارات القانونية وحوكمة الشركات والمهارات والمؤهلات الإدارية والتنظيمية. كما أنه يشغل منصب المستشار العام للبنك منذ ما يزيد عن عشرة سنوات. قبل إلتحاقه للعمل لدى البنك الأهلي، شغل مناصباً بارزة لدى العديد من مكاتب المحاماة والشركات والمؤسسات المالية المرموقة. وهو حاصل على درجة البكالوريوس والماجيستير في القانون والحوكمة، كما أنه عضو في نقابة المحامين في بيروت.

يُقدم أمين سر المجلس الدعم الإداري والمشورة القانونية لأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه في سبيل تسهيل تنفيذ مهامهم وهو مسؤول عن ضمان إمتثال المجلس بالإجراءات السليمة في كافة المسائل المتعلقة بحوكمة الشركات، وتنسيق التواصل بين أعضاء المجلس وأصحاب الحقوق في البنك بمن فيهم المساهمين والإدارة التنفيذية وغيرهم. هذا فضلًا عن كونه مسؤول عن:

(أ)تسجيل وتدوين وتحرير محاضر إجتماعات المجلس والجمعية العامة وإعداد جدول أعمال الإجتماعات والدعوات بالتنسيق مع رئيس المجلس.

(ب)تطبيق قواعد حوكمة الشركات فيما يتعلق بالأمور والشؤون المرتبطة بمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه ومراجعة الالتزام باللوائح والتعليمات.

(ت)تقديم النصح والمشورة لمجلس الإدارة ولجانه، أو أعضائه فيما يعرض عليه من مواضيع ذات علاقة بحوكمة مجلس الإدارة و/أو الشركات.

ان كافة مهام ومسؤوليات أمين سر المجلس محدودة ضمن مهام وصلاحيات مجلس الإدارة.

2.10 لجان المجلس

تماشيًا مع قواعد الحوكمة وبهدف رفع مستوى كفاءة المجلس في الإشراف على مختلف أنشطة ومهام البنك، قام مجلس الإدارة بتشكيل عدة لجان وأوكل إليها مسؤوليات وصلاحيات محددة. خلال العام 2025، قامت لجان مجلس الإدارة، كل منها وفقاً لمهامها ومسؤولياتها، بمراجعة الأمور وإصدار القرارات أو التوصيات إلى المجلس فيما يتعلق بأنشطة وأقسام البنك المتعددة، ومن ضمنها الإقراض، المصادقة على السياسات، مراجعة المكافآت والعلاوات والتصديق عليها، وغيرها من الأمور المتعلقة بسير الأعمال.

تم عرض تقرير شامل على المجلس حول اجتماعات لجان المجلس وتوصياتها ومقرراتها.

إن غياب أي عضو من أعضاء اللجان عن أي اجتماع كان لعذر شخصي مقبول من اللجنة ذات الصلة، حيث تم تفويض أحد أعضاء اللجنة (إن وجد) لينوب عن العضو الغائب في الحضور والتصويت.

لجان المجلس هي:

(أ) لجنة التدقيق

i. تتألف لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء وقد عقدت اللجنة اجتماعاتها بما يتوافق مع قواعد الحوكمة:[3]

الإسم	المنصب	الحضور
الشيخ/ فهد بن فلاح بن جاسم آل ثاني	رئيس اللجنة	5/5
السيد/ ناصر عبداللطيف العبدالله	عضو اللجنة	5/5
السيد/ جاسم محمد الأنصاري	عضو اللجنة	5/5

ii. مهام ومسؤوليات لجنة التدقيق

(أ) النظر في التوصيات وتقديم التوصيات اللازمة إلى المجلس بشأن تعيين مدققي الحسابات الخارجيين، وأتعاب تدقيق الحسابات، وتقييم المدقق الخارجي من حيث المؤهلات والخبرة والموارد والاستقلالية والموضوعية والفعالية، والرد على أي أسئلة لإنهاء عقد أو إقالة مدققي الحسابات الخارجيين.

(ب) مراجعة واستعراض البيانات المالية قبل عرضها على المجلس، مع التركيز بوجه خاص على ما يلي:

- أي تغييرات في السياسات والإجراءات المحاسبية.
- التعديلات الجوهرية الناجمة عن التدقيق.
- الالتزام بمعايير المحاسبة.
- الالتزام بتعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية.
- الالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية المطبقة في الدولة.

(ت) مناقشة المسائل والتحفظات الناجمة عن عمليات التدقيق المرحلية والنهائية، وأي أمور قد ترغب اللجنة في مناقشتها مع مدققي الحسابات الخارجيين.

(ث) استعراض محتويات التقارير النظامية المطلوبة أو التي أعدتها الجهات الرقابية والردود عليها من قبل البنك.

(ج) المراجعة بشكل سنوي حول مدى كفاية واكتمال خطة ونطاق التدقيق الداخلي، وضمان التنسيق بين المدققين الداخليين والخارجيين والتأكد من أن وظيفة التدقيق الداخلي لديها ما يكفي من الموارد الفعالة للقيام بمسؤولياتها.

(ح) النظر في نتائج تقارير التدقيق الداخلي، وكذلك أي تقارير خاصة، ولا سيما فيما يتعلق بالملاحظات ذات المخاطر العالية، وردود الإدارة التنفيذية عليها، ومتابعة تنفيذ النقاط المجدولة ضمن المهل المنصوص عليها.

(خ) ترفع اللجنة إلى مجلس الإدارة أي قضايا تتعلق بنطاق عملها أو تراها ضرورية لإحاطة المجلس بها أو لاتخاذ القرار المناسب بشأنها من قبل المجلس.

(د) ترفع لجنة التدقيق إلى المجلس تقرير شامل حول نشاطاتها خلال السنة.

(ذ) تجتمع لجنة التدقيق مع رئيس لجنة التدقيق الداخلي دون شرط وجود الرئيس التنفيذي والذي قد يحضر اجتماعات لجنة التدقيق بناءً على دعوة اللجنة. وقد عقدت غالبية اجتماعات لجنة التدقيق خلال العام 2025 دون حضور الرئيس التنفيذي.

3 امتثالًا لتعليمات مصرف قطر المركزي للحوكمة تعميم رقم 25 لسنة 2022 وتماشياً مع قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2025

(ب) لجنة المخاطر والالتزام

i. تتألف لجنة المخاطر والإلتزام من ثلاثة أعضاء:

الإسم	المنصب	الحضور
الشيخ/ جاسم بن محمد آل ثاني	رئيس اللجنة	4/4
الشيخ/ سلمان بن حسن آل ثاني	عضو اللجنة	4/4
السيد/ محمد فهد الخليفي	عضو اللجنة	4/4

ii. مهام ومسؤوليات اللجنة:

مراجعة نطاق مهام الالتزام ومهام إدارة المخاطر واختصاصات وظائف مديري هذه الإدارات.

(ب) التأكد من وجود سياسات متبعة لإدارة كافة أنواع المخاطر التي تعترض البنك وتوافق هذه السياسات مع المتطلبات القانونية والتنظيمية المطبقة ومدى فعالية نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والالتزام.

(ت) الاطلاع على التقارير المقدمة من إدارة المخاطر واستعراض الخطوات التي اتخذتها الإدارة لتقييم ورصد ومراقبة مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق.

(ث) على أساس سنوي، مراجعة مدى كفاية واكتمال خطة الالتزام بما في ذلك التدريب على الالتزام والرصد والإبلاغ وتوفير الموارد الكافية لوظيفة الالتزام لتلبية خطتها السنوية.

(ج) النظر في أي أمور يحيلها المجلس إلى اللجنة.

(ح) رفع التوصية إلى مجلس الإدارة وعرضها عليه للحصول على موافقته بشأن استقالة او إقالة مدير إدارة المخاطر ومدير الالتزام وموظفيهما، حيث يتم تقديم هذه المسائل أمام اللجنة.

(خ) مراجعة الترتيبات التي تمكن الموظفين من الإبلاغ عن المخاوف بشأن مخالفات محتملة في مسائل التقارير المالية أو غيرها من الأمور المهمة، إلى جانب التأكد من وجود الترتيبات اللازمة لإدارة تحقيق مستقل ومناسب لمثل هذه الأمور.

(د) ترفع اللجنة إلى مجلس الإدارة أية قضايا تتعلق بنطاق عملها أو تراها اللجنة ضرورية لإحاطة المجلس بها لاتخاذ القرار المناسب من قبل المجلس (حسب الاقتضاء).

(ت) لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت

تتألف لجنة الحوكمة، الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء:

الإسم	المنصب	الحضور
الشيخ/ سلمان بن حسن آل ثاني	رئيس اللجنة	5/5
الشيخ/ جاسم بن محمد آل ثاني	عضو اللجنة	5/5
السيد/ نواف إبراهيم المانع	عضو اللجنة	5/5

ii. مهام ومسؤوليات اللجنة:

(أ) تجتمع اللجنة أربع مرات سنويًا ويجوز لرئيس اللجنة أو من ينوب عنه دعوة اللجنة للانعقاد في غير موعدها الدوري إذا ما دعت الضرورة لذلك. وفي هذا الإطار اجتمعت اللجنة (5) مرات خلال العام 2025.

(ب) دراسة وإعداد وتطوير الاستراتيجيات والأهداف والسياسات والنظم والخطط والموازنات بناء على توجيهات من مجلس الإدارة.

(ت) الموافقة على الهيكل العام لنظام المكافآت والحوافز والمزايا، وفقًا للنظام الأساسي للبنك، وتعليمات المصرف المركزي ونظام الحوكمة وسياسة المكافآت.

(ث) اعتماد نظم وإجراءات وضوابط منح المكافآت والعلاوات وتحديثها في حال استدعى الأمر ذلك.

(ج) التوصية لمجلس الإدارة بالمبلغ الكلي للعلاوات والمكافآت المبنية على تقييم الأداء السنوي المتبع.

(ح) التوصية لمجلس الإدارة بالمكافآت والبدلات الخاصة بأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه.

(خ) تحديد العلاوات والمكافآت التي تدفع للرئيس التنفيذي ورؤساء الإدارات حسب نظام تقييم الأداء السنوي، وتلك التي تدفع لرئيس إدارة التحقيق ورئيس الالتزام ورئيس إدارة المخاطر، على أساس التقييم العام لرؤساء إدارات التحقيق، والمخاطر والامتثال، وفق ما تقوم به اللجان ذات العلاقة.

(د) أي مسؤوليات أخرى توكل للجنة من قبل مجلس الإدارة من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف البنك.

(ذ) كما أن اللجنة قد قامت بالموافقة على العديد من السياسات في البنك.

(ر) فتح وإغلاق باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة للدورة 2026-2028.

(ز) استلام طلبات الترشيح لعضوية مجلس الإدارة.

(س) تقييم المرشحين لعضوية مجلس الإدارة بناءً على مبدأ الأهلية (fitness) والملاءمة (suitability) والمؤهلات الملائمة(qualification) وبعد اكتمال التقييم قامت اللجنة برفع نتائج التقييم وتوصياتها لمجلس الإدارة الذي قام بدوره باعتمادها وإخطار المصرف المركزي بالتزامن مع إرسال كشف بأسماء جميع المرشحين، مرفقًا معه الاستبيان الشخصي للمرشح وبقية المستندات والوثائق المطلوبة وذلك قبل موعد انعقاد الجمعية العمومية، وفقاً لسياسة الترشيحات.

مسؤوليات أخرى:

إعادة النظر في عضوية اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة متى استدعى الأمر ذلك ما لم يقم المجلس بذلك من حين لتخر.

(ث) اللجنة التنفيذية

i. تتألف اللجنة التنفيذية من ثلاثة أعضاء هم:

الإسم	المنصب	الحضور
السيد/ فكتور نظيم آغا	رئيس اللجنة	تنفيذي
السيد/ جاسم محمد الكعبي	عضو اللجنة	تنفيذي
الشيخ/ سلمان بن حسن آل ثاني	عضو اللجنة	تنفيذي

ii. مهام وصلاحيات اللجنة:

(أ) المصادقة على أي قروض أو ائتمان، تزيد قيمتها عن حدود صلاحيات الإدارة التنفيذية.

(ب) إدارة وتسيير شؤون البنك وفقًا للموازنة السنوية وخطة الأعمال والتعليمات المتعلقة بالسياسات المالية والإدارية والتشغيلية والائتمانية التي يوافق عليها مجلس إدارة البنك من وقت لآخر.

(ت) ممارسة الصلاحيات المخولة بها من مجلس الإدارة في منح الائتمان وتجديده واستثمار وتوظيف الأموال التي تتخطى قيمتها صلاحيات الإدارة التنفيذية.

(ث) اعتماد النظم والمنتجات المصرفية المختلفة والخطط والموازنات ضمن السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.

(ج) أي مسؤوليات أخرى توكل للجنة من قبل مجلس الإدارة من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف البنك.

تجتمع اللجنة بناءً على طلب من رئيسها أو الرئيس التنفيذي أو مجلس الإدارة متى ما استدعت الضرورة ذلك. وتقوم اللجنة بإصدار قراراتها بالتمرير دون الضرورة لعقد اجتماع.

لم تعقد اللجنة أي اجتماع في العام 2025 وأصدرت جميع قراراتها بالتمرير بدون اجتماع.

2.11 المستشارون الخارجيون

(أ) يجوز للمجلس واللجان المنبثقة عنه طلب الاستشارات في أي موضوع متعلق بشؤون البنك ويتحمل البنك التكاليف والنفقات نظير تعيين هؤلاء المستشارين المستقلين أو الإستشاريين. وقد تم خلال العام 2025 تكليف العديد من الشركات الاستشارية وبيوت الخبرة لتقديم الخدمات الاستشارية للبنك في العديد من النواحي وذلك بهدف تطوير وتحسين أعمال البنك وأنظمته وخدماته وتطوير السياسات والإجراءات وغير ذلك من الأمور التي تتطلب الإستعانة بخبرات خارجية.

2.12 تدريب مجلس الإدارة والتقييم الذاتي

(أ) لضمان الإطلاع الدائم لمجلس الإدارة على التطورات في مجال الحوكمة، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تلقى المجلس تدريبه السنوي، كما تلقى أعضاء مجلس الإدارة تدريبًا توعويًا حول أمن المعلومات والأمن السيبراني.

(ب) حرصاً على فعالية مجلس الإدارة ومهنية العلاقة بين أعضاء المجلس وامتثالًا لقواعد الحوكمة، أجرى أعضاء مجلس الإدارة تقييمهم الذاتي وقام المجلس بتقييم أداء لجان مجلس الإدارة للعام 2025 بناءً على تقرير الأداء الذي تم تقديمه إلى مجلس الإدارة. بناءً على هذه التقييمات، يقوم المجلس بالعمل على الملاحظات وتطوير النقاط المذكورة بما يتناسب مع مصلحة البنك.

(ت) وفقًا للمادة (98) من قانون الشركات التجارية والمادة (7) من نظام الحوكمة، يقدم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بصورة سنوية إقرارًا كتابيًا بأنه لا يجمع بين منصبه كعضو في مجلس إدارة البنك ومناصب أخرى محظورة، بالإضافة إلى غير ذلك من الإقرارات التي تتطلبها منظومة الحوكمة بشكل عام.

وأكد أعضاء مجلس الإدارة امتثالهم لتعليمات وقواعد الحوكمة ولتعميم مصرف قطر المركزي رقم 25 لعام 2020 تاريخ 06/07/2020، والذي يتعلق بالمعاملات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مع البنك، ووقع كل منهم إفصاحًا لتأكيد الامتثال بالتعميم المذكور.

2.13 إقرارات مجلس الإدارة

خلال السنة المالية 2025، وباستثناء التسهيلات التي حصل عليها بعض أعضاء مجلس الإدارة من البنك، في سياق الأعمال العادية، وضمن حدود مصرف قطر المركزي وقيوده وشروطه، لم يكن لدى أعضاء مجلس الإدارة أي تسهيلات مالية أو تجارية مع البنك قد تؤثر سلبًا على قدرتهم على أداء واجباتهم والتزاماتهم كأعضاء في مجلس الإدارة.

إن جميع التسهيلات التي يقدمها البنك إلى أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم من الدرجة الأولى وكياناتهم القانونية، يتم عرضها على مجلس الإدارة خلال كل اجتماع لضمان امتثالهم للمتطلبات والحدود التنظيمية المعمول بها، كما أنها تخضع لمتطلبات مصرف قطر المركزي.

03
الإدارة العليا

يعيّـن مجلـس الإدارة الرئيـس التنفيـذي للبنـك ويعتمـد تعييـن كبـار الموظفيـن مـن الإدارة العليـا لتولـي مهـام تسـيير أعمـال البنـك اليوميـة وفقـاً للإسـتراتيجية التـي يعتمدهـا مجلـس الإدارة. تتألـف الإدارة العليـا فـي البنـك مـن مجموعـة مـن الموظفيـن التنفيذييـن ممـن يتمتعـون بالكفـاءة العاليـة والخبـرة المهنيـة. وتتولـى الإدارة العليـا، إدارة أعمـال وأنشـطة البنـك واسـتراتيجيته ، وتطبيـق نظـام الحوكمـة علـى نحـو سـليم وفعـال بمـا يضمـن الالتـزام بالقوانيـن والأنظمـة والسياسـات المعتمـدة، وتحقيـق النمـو المسـتدام للبنـك.

3.1 تتألف الإدارة العليا للبنك حاليًا من:

حسن أحمد الافرنجي

(الرئيس التنفيذي)

يحمل درجة البكالوريوس في العلوم المالية ويتمتع بخبرة واسعة في المجال المصرفي والمالي تمتد لأكثر من عقدين من الزمن، بما في ذلك أكثر من 25 عامًا في مناصب قيادية في البنك الأهلي. وقد كان له اسهامات بارزة وسلسلة من الإنجازات في تطوير عدد من المجالات، من بينها الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة المخاطر والتحول الرقمي.

وقد مكنته خبرته الواسعة من قيادة وتوجيه البنك الأهلي بنهج شمولي شامل، وتعزيز التميز التشغيلي وتحقيق التنمية المستدامة.

قبل انضمامه إلى البنك الأهلي كرئيس تنفيذي، شغل السيد حسن منصب الرئيس التنفيذي للمجموعة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين.

ولا يملك أي أسهم في البنك كما في تاريخ 2025/12/31.

ماهالينغام شانكار

(رئيس تنفيذي - قطاع المالية والإستراتيجية)

انظم السيد شانكار إلى البنك الأهلي منذ في يوليو 2006، وتم تعيينه نائبًا للرئيس التنفيذي لقطاع الشؤون المالية والعمليات والخدمات وتكنولوجيا المعلومات في مارس 2013. ويتولى الإشراف على وظائف الدعم ، بما في ذلك تمويل الشركات والعمليات وتكنولوجيا المعلومات، ويتمتع بخبرة تمتد لنحو 26 عاماً في مجال الخدمات المالية.

وقد شغل سابقًا مناصب قيادية بارزة، من بينها مدير العمليات في شركة جنرال الكتريك كابيتال (GE Capital)، ورئيس الإدارة المالية في بنك دريسدنر (Dresdner Bank) ومحلل أول في بنك الخليج (الكويت).

يحمل درجة البكالوريوس في التجارة من جامعة دلهي - نيودلهي، الهند، كما حصل على درجة الدراسات العليا في مجال التمويل من معهد محاسبي التكاليف في الهند (ICMAI)، ودبلوم التعليم التنفيذي - 90 - من كلية هارفارد للأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب شهادات متخصصة في مجال التكنولوجيا المالية من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT)، بالولايات المتحدة الأمريكية.

ولايملك أي أسهم في البنك كما في تاريخ 2025/12/31.

محمد النملة

(رئيس تنفيذي - قطاع الموارد البشرية والشؤون الإدارية والخدمات المساندة)

يحمل السيد / محمد النملة درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال، ويتمتع بخبرة تزيد على 25 عامًا في المجال المالي والمصرفي، وبصفته رئيساً تنفيذيا، لقطاع الموارد البشرية والشؤون الإدارية والخدمات المساندة في البنك الأهلي، يتولى قيادة هذه القطاعات والإشراف عليها بما يدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية الشاملة للبنك.

يقدم قاد السيد/ محمد النملة عدداً من المبادرات الإستراتيجية الهادفة إلى تحقيق أهداف غير مباشرة لصالح البنك، من خلال صياغة استراتيجيات متعددة، وقيادة العوامل الرئيسية الداعمة لمتطلبات العمل، وتحقيق إنجازات ملموسة خفض التكاليف وتقديم الخدمات وتحسين العمليات الداخلية بما يتماشى مع الاستراتيجية الشاملة للبنك.

وقبل انضمامه إلى البنك الأهلي عمل في بنك قطر الوطني خلال الفترة من عام 1996 إلى عام 2016، حيث شغل منصب مساعد المدير العام لإعداد التقارير المالية والتنظيمية لمجموعة بنك قطر الوطني، إلى جانب توليه عدداً من المناصب الرئيسية الأخرى.، حيث وقد حرص خلال مسيرته المهنية على ضمان الامتثال للسياسات واللوائح المعتمدة، وتقديم الدعم اللازم للأقسام المختلفة، بما أسهم في رفع الكفاءة التشغيلية، وتعزيز التعاون بين الإدارات وتمكين نمو الأعمال في مختلف المجالات متعددة مثل العمليات والتمويل.

ويملك شخصيا" 1,000سهم في البنك كما في تاريخ 2025/12/31.

عثمان أحمد يعقوب حجازي

(رئيس تنفيذي أول - قطاع الأعمال)

يحمل السيد عثمان يعقوب حجازي درجة الماجستير في الشؤون المالية والتمويل التطبيقي، ويُعد من القيادات المصرفية الواعدة والمتمرسة، إذ يتمتع بسجل مهني متميز من الخبرات العميقة في القطاع المصرفي والأسواق المالية تمتد لما يقارب ثلاثة عقود، شملت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولا سيما البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة.

شغل خلال مسيرته المهنية عددًا من المناصب القيادية في مؤسسات مالية رائدة، من بينها بنك البحرين الأهلي (المتحد)، وبنك ستاندرد تشارترد (Standard Chartered Bank)، حيث اضطلع بأدوار محورية في تنفيذ الخطط الاستراتيجية، وتعزيز الإيرادات، وتطوير وإدارة المنتجات والحلول المالية، وبناء قاعدة عملاء واسعة، مع الالتزام بتحقيق الأهداف الربحية والامتثال للمتطلبات التنظيمية وإدارة المخاطر بكفاءة.

ويتمتع السيد عثمان بكفاءة وخبرة مهنية عالية في مراجعة وتقييم محافظ الاستثمارات والخدمات المالية، ومواكبة وتحليل الاتجاهات المالية والاقتصادية.

ولا يملك أي أسهم في البنك كما في تاريخ 2025/12/31.

عبدالعزيز الخاطر

(رئيس المشاريع الخاصة)

يتمتع السيد/ عبد العزيز الخاطر بخبرة متميزة في مجالات الخدمات المصرفية والاستراتيجية والتنفيذ وإدارة المشاريع والعمليات المصرفية، والاستراتيجية، والتنفيذ، وإدارة المشاريع، والعمليات المصرفية والتكنولوجيا ويتميز بمهارات عالية في تطوير المشاريع والإشراف على جميع مراحل تأسيسها ونموها وتشغيلها وإدارتها، مستنداً إلى معرفة واسعة بالأنظمة الرقمية والرؤية الإدارية التي تقود المؤسسات نحو الإنجاز والنجاح.

كما أنه يتمتع بخبرة عملية تمتد لأكثر من 20 عامٌ في القطاع المصرفي والمالي ، شغل خلالها مناصب إدارية في مجالات متعددة من بينها إدارة وتطوير البرامج والمشاريع الاستراتيجية وتحديث أنظمة تكنولوجيا المعلومات والتطوير وتحسين الأداء التنظيمي في العديد من المؤسسات المالية المرموقة مثل بنك HSBC وبنك قطر الدولي وبنك الخليج التجاري.

ولا يملك أي أسهم في البنك كما في تاريخ 2025/12/31.

سارة احمد فخرو

(رئيس إدارة الموارد البشرية)

تحمل السيدة سارة أحمد فخرو درجة البكالوريوس في القانون، بالإضافة إلى دبلوم في إدارة الموارد البشرية، وتتمتع بخبرة مهنية تتجاوز 15 عامًا في القطاع المصرفي، مع تخصص في مجالات الشؤون القانونية وإدارة الموارد البشرية. وقد تولّت الإشراف على إدارة الموارد البشرية بجميع وحداتها الاستراتيجية، بما في ذلك علاقات الموظفين، وتطوير السياسات، وتحديث الأنظمة، وقيادة المبادرات التطويرية، إلى جانب دورها المحوري في تعزيز التواصل الفعّال مع الجهات التنظيمية والإدارات الداخلية في البنك.

بدأت مسيرتها المهنية كمحامية في إدارة الشؤون القانونية عام 2012، وتدرّجت في المناصب حتى تولّت منصب رئيس إدارة الموارد البشرية في عام 2025، حيث تقود حاليًا جميع أقسام الموارد البشرية، وتسهم في دفع عمليات التحول المؤسسي والرقمي على مستوى البنك.

وقد أثبتت السيدة سارة خلال فترة عملها كفاءة عالية في إدارة الموارد البشرية، والارتقاء بجودة الأداء، ودعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك، من خلال قيادتها لعدد من المبادرات والمشاريع الرئيسية ذات الأثر المؤسسي.

وتملك شخصيا" 2,005,580 سهم في البنك كما في تاريخ 2025/12/31.

جوني الخوري

(المستشار العام وسكرتير مجلس الإدارة)

انضم السيد جوني الخوري إلى البنك الأهلي منذ العام 2014، حيث يشغل منصب المستشار العام وسكرتير مجلس الإدارة، وهو حاصل على درجة البكالوريوس والماجيستير في القانون والحوكمة ويتمتع بخبرة قانونية تزيد عن 25 عاماً شغل خلالها عدداً من المناصب القانونية وسكرتارية مجلس الإدارة.

يتولى السيد جوني مهام ومسؤوليات الحوكمة في البنك بما في ذلك التنسيق بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وضمان الالتزام بقواعد ومبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية، إضافة إلى توجيهات مصرف قطر المركزي.

كما يشرف على الإدارة القانونية في البنك حيث يقدم الدعم والاستشارات القانونية العامة للمبادرات الإستراتيجية ويتابع الشؤون القانونية العامة، بما يضمن الامتثال للأنظمة والتعليمات المعمول بها وحماية مصالح البنك.

ولا يملك أي أسهم في البنك كما في تاريخ 2025/12/31.

ماهر بركات

(رئيس إدارة التدقيق الداخلي)

يحمل السيد ماهر بركات درجة الماجستير في إدارة الأعمال والمحاسبة من جامعة Canisius في الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى درجة البكالوريوس في المحاسبة. كما يحمل عددًا من الشهادات المهنية المتخصصة، من بينها محاسب قانوني معتمد (CPA)، ومدقق داخلي معتمد (CIA)، ومدقق نظم معلومات معتمد (CISA).

يتمتع السيد ماهر بخبرة مهنية واسعة تتجاوز خمسة وعشرين عامًا في مجالات التدقيق الداخلي، والتحليل المالي، وإدارة المخاطر، اكتسبها من خلال عمله في المؤسسات المالية، بما في ذلك البنوك، وشركات الاستثمار، وشركات التأمين.

وقد بدأ مسيرته المهنية لدى إحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في منطقة الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية، حيث شملت خبرته إعادة هيكلة وظائف التدقيق الداخلي في البنوك الكبرى، وتطوير وتأهيل فرق التدقيق، وتطبيق منهجيات التدقيق الداخلي القائم على المخاطر والقيمة المضافة، إلى جانب استخدام أحدث أدوات إدارة المخاطر وتعزيز ممارسات الحوكمة الرشيدة.

وخلال مسيرته المهنية، حقق السيد ماهر العديد من الإنجازات، وحصل على جوائز تقدير لالتزامه بالمعايير الدولية للتدقيق وتطبيق أفضل الممارسات المهنية.

ولا يملك أي أسهم في البنك كما في تاريخ 2025/12/31.

ديريك كووك

(رئيس الخزينة والخدمات المصرفية الدولية)

يتولى السيد ديريك كوك مسؤولية الإشراف على أنشطة الخزينة والارتباطات المصرفية الدولية في البنك، بما في ذلك تطوير العلاقات الاستراتيجية مع المؤسسات المالية العالمية، والبنوك المراسلة، ووكالات التصنيف الدولية.

كما يشرف على إدارة الخزينة، حيث يضطلع بدور محوري في تحسين توزيع أصول البنك، وإدارة السيولة، وتنفيذ استراتيجيات الاستثمار، بما يضمن تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز الأداء المالي للبنك.

وقبل انضمامه إلى البنك الأهلي، شغل السيد ديريك مناصب قيادية في عدد من البنوك والمؤسسات المالية الدولية، حيث اكتسب خبرة واسعة في مجالات أسواق المال، وتداول العملات الأجنبية، والخدمات المصرفية الدولية، خاصة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك عمله في بنك الخليج الأول (أبو ظبي الأول حاليًا)، وبنك بي إن بي باريبا في سنغافورة.

وقد أسهمت خبرته المهنية في دعم نمو أعمال الخزينة وتعزيز حضور البنك في الأسواق الدولية، إلى جانب تطوير علاقات فعّالة مع الشركاء الماليين العالميين.

ولا يملك أي أسهم في البنك كما في تاريخ 2025/12/31.

خلدون الخطيب

(رئيس إدارة الالتزام)

يتمتع السيد خلدون الخطيب بخبرة مهنية واسعة تمتد لأكثر من 20 عامًا في المؤسسات المالية، حيث حرص خلال مسيرته المهنية على تطبيق مبادئ الامتثال والمهنية والاستقلالية، بما يضمن الالتزام بالقوانين واللوائح ومتطلبات الامتثال والسياسات والإجراءات والمعايير ذات الصلة المعتمدة في البنك.

يتولى السيد خلدون مسؤولية تطوير وتنفيذ استراتيجية الالتزام والخطط السنوية ذات الصلة، بما يضمن استمرارية امتثال البنك لجميع الوظائف ذات العلاقة، وبما يتماشى مع تعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية.

كما يضطلع بدور محوري في تعزيز ثقافة الالتزام داخل البنك، ودعم الإدارات المختلفة لضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والرقابية المعمول بها.

ولا يملك أي أسهم في البنك كما في تاريخ 2025/12/31.

محمد علي صبح

(رئيس إدارة المخاطر)

يتمتع السيد محمد علي صبح بخبرة مهنية واسعة ومتنوعة في مجال إدارة المخاطر والتمويل، تمتد لأكثر من 30 عامًا، منها أكثر من 25 عامًا في مناصب قيادية في القطاع المصرفي في كل من مصر، والبحرين، وقطر والكويت.

شغل خلال مسيرته المهنية عددًا من المناصب القيادية البارزة، حيث عمل في مجال تمويل الشركات خلال الفترة من عام 1992 إلى عام 2004، كما تولّى مهام متقدمة في مجال الأصول الخاصة خلال الفترة من 2005 إلى 2007. وشغل منصب مدير المخاطر في البنك الأهلي خلال الفترة من 2007 إلى 2010، إلى جانب تولّيه عددًا من المناصب القيادية في القطاع المصرفي حتى عام 2017.

وقبل انضمامه مجددًا إلى البنك الأهلي في عام 2022، عمل السيد محمد علي صبح مع مجموعة الأهلي المتحدة – الكويت خلال الفترة من 2017 إلى 2022، حيث شغل منصب نائب المدير العام لإدارة المخاطر، وأسهم في تعزيز أطر إدارة المخاطر وتطبيق أفضل الممارسات الرقابية.

يتولى حاليًا قيادة وظيفة إدارة المخاطر في البنك، ويضطلع بدور محوري في دعم الاستقرار المالي، بما يضمن توافق أنشطة البنك مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات الدولية.

ولا يملك أي أسهم في البنك كما في تاريخ 2025/12/31.

يزن سليم محمود نصيرات

(رئيس قطاع العمليات بالإنابة)

يتمتع السيد يزن نصيرات بخبرة مهنية واسعة ومتنوعة في مجالات الخدمات المصرفية والعمليات تمتد لأكثر من 20 عامًا، اكتسبها من خلال عمله في عدة جوانب تشغيلية، ولا سيما في أتمتة العمليات وتطوير الكفاءات التشغيلية، حيث لعب دورًا محوريًا في تأسيس مصرفين إسلاميين جديدين، ما مكّنه من قيادة فرق متعددة التخصصات بكفاءة عالية ودعم عمليات التحول داخل المؤسسات المالية.

قبل انضمامه إلى البنك الأهلي في عام 2025، شغل مناصب قيادية في الأردن، من بينها منصب مدير عام تحسين العمليات خلال الفترة من 2021 إلى 2024، ومنصب رئيس العمليات في بنك المال الأردني (كابيتال بنك) خلال الفترة من 2018 إلى 2021، إضافة إلى شغله منصب الرئيس التنفيذي للعمليات التجارية خلال الفترة من 2014 إلى 2018. كما تولّى عددًا من المناصب القيادية في مجال العمليات المصرفية خلال الفترة من 2004 إلى 2014.

يحمل السيد يزن درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال والتسويق، كما حصل على شهادة الصيرفة الإسلامية المعتمدة، وشهادة أخصائي معتمد في مكافحة غسل الأموال، مما يعزز دوره في قيادة العمليات وفق أفضل الممارسات المهنية والتنظيمية.

ولا يملك أي أسهم في البنك كما في تاريخ 2025/12/31.

3.2 إجمالي المكافآت المدفوعة للإدارة العليا:

بلغ مجموع المكافآت المدفوعة للإدارة العليا للبنك عن عام 2024 والتي تم تسديدها خلال العام 2025، مبلغًا وقدره

12,225,000 ريال قطري.

كما أن مجلس الإدارة وافق على أن تكون مكافأة الإدارة العليا في البنك عن السنة المالية 2025 مبلغ وقدره 14,400,000 ريال قطري والذي تمت الموافقة عليه من قبل مصرف قطر المركزي.

04

تضارب المصالح والتداول بناءً على معلومات داخلية

لـدى البنـك مدونـة لقواعـد السـلوك وأخلاقيـات العمـل، تنطبـق علـى مجلـس الإدارة والإدارة التنفيذيـة والموظفيـن، والتـي تحـدد الضوابـط فـي مـا يتعلـق بتضـارب المصالـح وتنـص علـى تجنـب المواقـف التـي قـد تـؤدي إلـى حـدوث تضـارب فعلـي أو محتمـل وفقـاً للمادتيـن (108) و(109) مـن قانـون الشـركات التجاريـة.

تسـتلزم مدونـة قواعـد السـلوك وأخلاقيـات العمـل توقيـع مجلـس إدارة البنـك والإدارة التنفيذيـة والموظفـون علـى مسـتند يؤكـد امتثالهـم لمدونـة قواعـد السـلوك.

تـوزع إدارة الالتـزام بالتنسـيق مـع إدارة المـوارد البشـرية بـشكل منتظـم رسـائل البريـد الإلكترونـي للتوعيـة بتضـارب المصالـح مـن أجـل خلـق ثقافـة الامتثـال لمدونـة قواعـد السـلوك وأخلاقيـات العمـل.

كمـا أن منـع تضـارب المصالـح يـشكل جـزءاً مـن السياسـات والإجـراءات المختلفـة داخـل البنـك بمـا فـي ذلـك سياسـة المشـتريات. وفقًـا لمـا ورد فـي تعميـم مصـرف قطـر المركـزي رقـم 25 للعـام 2020، لا يمكـن لأعضـاء مجلـس الإدارة والإدارة العليـا المشـاركة فـي أيـة أنشـطة قـد ينشـأ عنهـا تضـارب فـي المصالـح.

يقـوم الأشـخاص المطلعيـن بتوقيـع نمـاذج للإفصـاح عـن أيـة عمليـات تـداول فـي أسـهم البنـك سـواء مباشـرة أو عـن طريـق أقـارب الدرجـة الأولـى (الأولاد القاصريـن).

ويطبـق البنـك تعليمـات داخليـة تحظـر التـداول مـن الداخـل والتـداول خلال فتـرات الحظـر وفقًـا للوائـح بورصـة قطـر والمـادة (111) مـن قانـون الشـركات التجاريـة.

05
الرقابة الداخلية على التقارير المالية

5.1 تقرير الإدارة حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية

(أ) المجلس مسؤول عن وضع الرقابة الداخلية الكافية على التقارير المالية ومتابعتها. تم تصميم نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية وتطبيقه بالتوافق مع قواعد الحوكمة بهدف ضمان صحة التقارير المالية وإعداد البيانات المالية للبنك لأغراض تقديم التقارير الخارجية وفق المعايير الدولية للتقارير المالية. تتضمن الرقابة الداخلية على التقارير المالية الإفصاح عن الضوابط والإجراءات المعتمدة لمنع تقديم بيانات خاطئة.

(ب) تبنى المجلس في اجتماعه رقم 2018/6 قرار لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي COSO، لتقييم الرقابة الداخلية. وتم تقديم تقييم عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية وفق متطلبات COSO للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

(ت) تم تقييم إعداد وتطبيق الرقابة الداخلية على التقارير المالية من قبل المدققين الخارجيين شركة "ديلويت آند توش"، كونها شركة تحقيق مستقلة، وأصدرت تقريراً إيجابيًا عن تقييم البنك في موضوع الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

5.2 مخاطر التقارير المالية

(أ) إن المخاطر الرئيسية للتقارير المالية تتمثل في عدم عكس البيانات المالية للواقع الحقيقي نتيجة أخطاء غير مقصودة أو غير متعمدة، أو نشر بيانات مالية لم تُعد في الوقت المحدد لها. ويظهر النقص في التقديم الصحيح لهذه التقارير عندما تتضمن مبالغ البيانات المالية أو الإفصاحات أخطاءً (أو سهوًا). وتعد الأخطاء في البيانات، عنصرًا مهمًا في حال يمكن أن تؤثر، سواء بشكل فردي أو جماعي، على القرارات الاقتصادية التي تتخذ بناًء على هذه البيانات المالية.

(ب) ولحصر مخاطر التقارير المالية، أسّس البنك الرقابة الداخلية على التقارير المالية بهدف إيجاد ضمان بمستوى معقول، وليس كاملاً، من مواجهة البيانات المالية الخاطئة وكذلك تقييم كفاءة الرقابة الداخلية على التقارير المالية في البنك وفق إطار العمل الذي وضعته لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي COSO، حيث توصي بوضع أهداف محددة لتسهيل إعداد وتقييم كفاءة نظام الرقابة.

(ت) إن إطار COSO يتضمن 17 مبدأً رئيسيًا، و5 عناصر هي التالية:

i. بيئة الرقابة
ii. تقييم المخاطر
iii. أنشطة الرقابة
iv. المعلومات والتواصل
v. المراقبة

(ث) تم تحديد وتوثيق الضوابط التي تغطي 17 مبدأً و5 عناصر.

(ج) نتيجة تأسيس الرقابة الداخلية على التقارير المالية، تبنت الإدارة الأهداف التالية للبيانات المالية:

i. الوجود/الحدوث: الأصول والمطلوبات موجودة والمعاملات قد تمت.
ii. الإنجاز: تم تسجيل المعاملات وأرصدة الحسابات كافة وإدراجها في البيانات المالية.
iii. التقييم/القياس: تم تسجيل الأصول، المطلوبات، والمعاملات في التقارير المالية بشكل مناسب.
iv. الحقوق والواجبات والملكية: تم تدوين الحقوق والواجبات كأصول ومتطلبات بشكل مناسب.
v. تقديم المعلومات والإفصاح: تصنيف التقارير المالية والإفصاح عنها وتقديمها تم بشكل مناسب.

(ح) في المقابل، إن أي نظام رقابة داخلي، من ضمنه الرقابة الداخلية على التقارير المالية، بغض النظر عن كيفية إعداده وتشغيله، يمكن أن يقدم ضمان جودة معقول ولكن ليس مطلقًا، بحيث يتم تلبية أهداف نظام الرقابة. وعليه، يمكن للرقابة والإجراءات وأنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية ألّا تمنع وقوع جميع الأخطاء أو عمليات التزوير والاحتيال.

(خ) إضافة إلى ذلك، يجب أن يعكس تصميم نظام الرقابة حقيقة أن هناك عوائق وقيود على الموارد، وأن منافع الرقابة يجب أن تقاس بالمقارنة مع التكاليف.

06
هيكلية نظام الرقابة الداخلية

6.1 وظائف نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

تتم ممارسة الرقابة ضمن نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية بواسطة الأعمال الرقابية للبنك كافة مع مراجعة صحة السجلات التي تدون البيانات المالية. نتيجة لذلك، فإن عمليات الرقابة الداخلية على التقارير المالية تتم من خلال وظائف في مختلف أقسام الشركة.

6.2 مخاطر التقارير المالية

يتألف نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من العديد من الأنظمة وإجراءات الرقابة الداخلية التي تهدف إلى الحد من مخاطر الأخطاء في البيانات المالية الموحدة. ويتم دمج هذه الضوابط في عملية التشغيل وتتضمن:

i. العمليات المتواصلة أو الدائمة في طبيعتها مثل الإشراف على السياسات والإجراءات المكتوبة أو الفصل بين الواجبات.
ii. العمليات التي تجرى على أساس دوري، كالعمليات التي تجري كجزء من عملية إعداد البيانات المالية السنوية الموحدة.
iii. العمليات الوقائية أو التحقيقية في طبيعتها.
iv. العمليات التي لديها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية الموحدة. إن الضوابط التي لديها تأثير غير مباشر على البيانات المالية الموحدة تتضمن الرقابة على مستوى البنك والرقابة العامة على تكنولوجيا المعلومات مثل الدخول إلى نظام المعلومات والرقابة على النشر حيث يمكن أن تكون هذه الرقابة على سبيل المثال عملية تسوية تدعم مباشرة أحد بنود الميزانية العامة.
v. مكونات تلقائية و/أو يدوية. إن الضوابط التلقائية هي عمليات رقابة مدمجة في عمليات النظام مثل التطبيق الإلزامي لفصل الرقابة على الوظائف وكشوفات شخصية لتحديد كفاءة ودقة المعلومات التي يتم ادخالها. أما مكونات الرقابة الداخلية اليدوية فهي التي تدار من قبل فرد أو مجموعة أفراد مثل صلاحيات العمليات.

6.3 قياس كفاءة تصميم وتطبيق وتشغيل الرقابة الداخلية

(أ) خلال السنة المالية 2025، قام البنك بتقييم لتحديد مدى كفاءة التصميم والتطبيق والتشغيل لنظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية، في ما يتعلق بالتالي:

i. مخاطر الخطأ في وحدات خط البيانات المالية الموحدة، على اعتبار أن هذه العوامل هي بمثابة عوامل مادية، ومدى تعرض وحدات البيانات المالية لأخطاء.
ii. مدى تعرض هذه الضوابط المحددة للفشل، ومنها درجة التلقائية والتعقيد ومخاطر تجاوز الإدارة، كفاءة الموظف، ودرجة الحكم المطلوبة.

(ب) هذه العوامل، مجتمعة، تحدد طبيعة وتوقيت ومدى الدليل الذي تطلبه الإدارة بهدف تقييم كفاءة تصميم وتطبيق وتشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية. ويتم استنتاج الدليل نفسه من الإجراءات المتخذة ضمن المسؤوليات اليومية للموظف أو من الإجراءات المطبقة لغرض تقييم النظام على وجه التحديد. وتشكل المعلومات من مصادر أخرى عنصراً مهماً في عملية التقييم، كون هذا الدليل يمكن أن يؤدي إلى تنبيه الإدارة إلى مشاكل رقابية إضافية أو يمكن أن يثبت النتائج.

(ت) تضمّن التقييم مدى كفاءة تصميم وتطبيق وتشغيل الضوابط في مختلف العمليات من ضمنها القروض والسلف إلى العملاء، إيداعات العملاء، الخزينة، الدخل المتأتي من العمولات، الاستثمارات، التقارير المالية، والإفصاحات. كما تضمنت عملية التقييم مدى كفاءة تصميم وتطبيق وتشغيل الضوابط على مستوى البنك، الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات، وضوابط الإفصاح.

ونتيجة لتقييم كفاءة تصميم وتطبيق وتشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية، لم تجد الإدارة أي ضعف واستنتجت أن نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم تصميمه وتطبيقه وتشغيله بكفاءة وبطريقة مناسبة لغاية الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

07

هيكلية المساهمين في البنك الأهلي

7.1 توزيع الملكية حسب الجنسية

(أ) تتوزع نسبة ملكية كبار المساهمين في البنك وفقاً لما يلي:

المساهمون الرئيسيون	التصنيف	الجنسية	عدد الأسهم	النسبة في رأس المال
(5% فأكثر)	حكومي	قطر	1,213,428,215	%47.56

7.2 توزيع الملكية بحسب عدد المساهمين

عدد الأسهم	عدد المساهمين	حكومي	خاص	النسبة في رأس المال
أكثر من مليون	119	3	116	%97.04
500 ألف إلى مليون	42	0	42	%1.21
250 ألف إلى 500 ألف	38	0	38	%0.53
100 ألف إلى 250 ألف	97	0	97	%0.60
أقل من 100 ألف	804	0	804	%0.61

08
الالتزام

8.1 الإفصاحات

(أ) التزاماً من البنك الأهلي بقواعد الحوكمة، فقد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة وفقًا لما يلي، من بين أمور أخرى:

i. إن أعضاء مجلس الإدارة منتظمون في الحضور أو التمثيل في مجلس الإدارة ولجانه بما يحقق مصلحة البنك والمساهمين كافة دون تمييز وبما يؤدي لإعلاء مصلحة الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح كافة.

ii. خلال العام 2025، والتزاماً بقواعد وممارسات الحوكمة، أجرى مجلس الإدارة التقييم الذاتي والتقييم المستقل استناداً إلى حضور ومشاركة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعات المجلس واجتماعات اللجان. على مستوى مجلس الإدارة، فإن التقييم السنوي لمجلس الإدارة ولجان المجلس يتم من قبل لجنة الحوكمة، الترشيحات والمكافآت التي رفعت تقريرها إلى مجلس الإدارة للمراجعة وإصدار التوصيات.

iii. تم إخطار رئيس المجلس وجميع الأعضاء بمتطلبات المادة 98 من قانون الشركات التجارية والمادة 7 من نظام الحوكمة. ووقع أعضاء المجلس على إقرار بعدم الجمع بين المناصب التي يحظر الجمع بينها وفقًا لأحكام القانون ونظام الحوكمة.

iv. المراجعة الدورية للنظام الأساسي للبنك لضمان الالتزام بتعليمات الحوكمة.

v. التزم البنك بجميع متطلبات الشفافية والإفصاح إلى بورصة قطر في ما يتعلق بالكشف عن النتائج الفصلية ونتائج نهاية العام وغيرها من الإفصاحات.

vi. لقد أنشأ البنك اليات ضمن هيكلية الحوكمة وسياساته الداخلية لحماية حقوق أصحاب المصلحة والإجراءات الخاصة بتلقي شكاويهم، إخطاراتهم ومقترحاتهم والتعامل معها بسرية. ويشمل ذلك سياسة إطلاق الصافرة التي تسمح بالإبلاغ بسرية عن أية مخالفات أو أفعال غير أخلاقية، وسياسة الإفصاح والشفافية ودليل حوكمة البنك، وسياسة حماية أصحاب المصلحة، التي تحدد إجراءات حماية أصحاب المصلحة وطريقة التعامل مع مطالباتهم وشكاويهم.

(ب) أما لجهة عدم الالتزام

إن النظام الأساسي للبنك ينص على أن المجلس يتألف من (11) عضواً (من بينهم 3 أعضاء مستقلين)، في حين يتألف المجلس حاليًا من عشرة أعضاء.[4]

4 لقد تم الحصول على موافقة مصرف قطر المركزي على استمرار مجلس الإدارة بعشرة أعضاء لحين انتهاء دورته الحالية في 30/03/2026.

8.2 إفصاحات إضافية

(أ) الغرامات الرقابية

خلال السنة المالية المنتهية في 31/12/2025، لم يتم فرض أي غرامات على البنك تقع ضمن نطاق البند (2) من المادة (4) من نظام الحوكمة، ذات قيمة مادية جوهرية أو لها تأثير سلبي على أعمال البنك وأنشطته، كما أنها لم تنتج عن أي أنشطة احتيالية أو غير قانونية للبنك.

(ب) الدعاوى القضائية

i. خلال العام 2025، أقام البنك العديد من الدعاوى لتحصيل الديون، وحيث تدعو الحاجة اتخذت الإجراءات وفق قواعد وأنظمة مصرف قطر المركزي والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وفقًا لما أفصح عنه البنك في بياناته المالية.

ii. لا تعد الدعاوى المرفوعة ضد البنك ذات طبيعة جوهرية أو قد يكون لها تأثير سلبي على الوضع المالي للبنك أو على عملياته وأنشطته. كما أن الأحكام الصادرة بحق البنك خلال العام 2025 لم تكن ذات قيمة مادية قد تؤثر على أعماله.

iii. عندما يرى البنك أن الدعوى المرفوعة ضده لا أساس لها من الصحة أو تعسفية أو تهدف إلى استرداد ما ليس مستحقًا، سيتخذ البنك الإجراءات اللازمة للدفاع، كما أنه خلال السنة المالية 2025 لم تصدر أية أحكام ضد البنك في أية دعاوى مقامة عليه والتي من شأنها التأثير على أعماله.

iv. إن البنك يحرص دوماً على تخصيص القروض التي يتم تقديم دعاوى بها وذلك بما يتوافق مع التعليمات الرقابية والمعايير المحاسبية.

(ت) الالتزام بقواعد الإدراج والإفصاح

خلال العام 2025، التزم البنك بمتطلبات الإدراج والإفصاح المعمول بها في القوانين والأنظمة المرعية الإجراء.

09
الهيكل القانوني للبنك

الاسم	الصفة القانونية
البنك الأهلي (ش.م.ع.ق.)	شركة مساهمة عامة قطرية. تأسس البنك الأهلي بموجب المرسوم رقم (40) لسنة 1983 الصادر بتاريخ 1983/06/16 وبدأ نشاطه بتاريخ 04/08/1984، البنك مرخص له بمزاولة العمل المصرفي من مصرف قطر المركزي بموجب الترخيص رقم 1984/13/
شركة الأهلي للوساطة (ذ.م.م.)	شركة تابعة ومملوكة للبنك بنسبة 100% الشركة موافق عليها من مصرف قطر المركزي ومرخص لها من هيئة قطر للأسواق المالية، بدأت نشاطها بتاريخ 2011/07/24 وتتداول في الأوراق المالية.
شركة أي بي كيو فاينانس ليمتد	شركة تابعة ومملوكة للبنك بنسبة 100% وهي شركة مسجلة في جزر الكايمن والهدف منها هو إصدار سندات متوسطة الأجل.
شركة أي بي كيو اينوفايت ذ.م.م	شركة تابعة ومملوكة للبنك بنسبة 100% وهي شركة مسجلة لدى مركز قطر للمال.

10
حوكمة البنك

10.1 يسعى البنك الأهلي إلى الالتزام بتطبيق تعليمات الحوكمة التي تصدر عن مصرف قطر المركزي كما أنه يعمل على تطبيق جميع متطلبات نظام الحوكمة مع الأخذ في الاعتبار المعايير والممارسات الدولية المتبعة في مجال الحوكمة. وعليه فقد التزم البنك، على وجه التحديد، بمتطلبات وقواعد الإفصاح المعمول بها لدى بورصة قطر وهيئة قطر للأسواق المالية. وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير، لم يرتكب البنك أي مخالفة جوهرية للمتطلبات القانونية والتنظيمية بما قد يؤثر على مركزه المالي.

10.2 لدى البنك هيكلية خاصة بالحوكمة تم توثيقها ونشرها من خلال السياسات الداخلية والالتزام بالقوانين والأنظمة، التي تشمل دون الحصر:

الرقم	الموضوع
1	النظام الأساسي للبنك
2	قانون مصرف قطر المركزي
3	تعليمات الحوكمة (مصرف قطر المركزي)
4	نظام الحوكمة (هيئة قطر للأسواق المالية)
5	ميثاق مجلس الإدارة
6	مهام ومسؤوليات لجان المجلس
7	ميثاق أخلاقيات وممارسات المهنة
8	إجراءات وسياسات إطلاق الصافرة
9	سياسة التعامل مع الحساب الشخصي
10	سياسة تضارب المصالح
11	اطار الحوكمة
12	سياسة المكافآت
13	سياسة توزيع الأرباح
14	سياسة معاملات الأطراف ذوي العلاقة
15	سياسة حماية أصحاب المصالح
16	سياسة حماية مساهمي الأقلية
17	سياسة التعريف والتدريب لمجلس الإدارة
18	سياسة ترشح وانتخاب أعضاء مجلس إدارة البنك الأهلي
19	اعتماد قواعد السلوك لمجلس الإدارة
20	سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات
21	سياسة الشفافية والافصاح
22	سياسة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة
23	سياسة تعيين المدقق الخارجي
24	سياسة الرقابة الداخلية
25	سياسة الموارد البشرية
26	سياسة الاتصال

10.3 يتم تحديث سياسات البنك بشكل دوري أو عند الحاجة لذلك، ويتم الموافقة على هذه التعديلات من قبل لجنة الحوكمة، الترشيحات والمكافآت. تتضمن سياسات البنك ما يلي:

1.ميثاق أخلاقيات وممارسات المهنة
يُلزم هذا الميثاق جميع الموظفين بعدم استخدام أي معلومات داخلية للانتفاع بها بصورة شخصية منعًا لحدوث تضارب في المصالح، علمًا بأنه تم استيفاء التوقيع على هذا الميثاق من جميع الموظفين بما يفيد علمهم وتقيدهم به.

2.إجراءات وسياسات إطلاق الصافرة
تعتمد هذه السياسة مبدأ «إطلاق الصافرة» في حال حدوث أي ممارسات محظورة أو غير قانونية أو غير مهنية، وتؤمن الحماية الكاملة للموظف الذي أثار أي مزاعم، ولدى البنك استنادًا إلى هذه السياسة لجنة مستقلة تعنى بدراسة حالات الممارسات المحظورة واتخاذ الإجراء التأديبي حيالها والذي قد يصل إلى الفصل من العمل. كما تتضمن معايير الالتزام بالحوكمة الرشيدة والأخلاق والنزاهة والمصداقية الواجب اتباعها في ممارسة العمل المصرفي، كذلك الممارسات المحظورة وغير القانونية وغير المهنية التي تؤدي إلى سوء التصرف والسلوك ومن ضمنها ممارسات تضارب المصالح بين الموظف والبنك أو العميل أو أي أطراف أخرى.

3.سياسة التعامل مع الحساب الشخصي
توضح مفهوم الإفصاح والتعهد عند ممارسة الأنشطة الاستثمارية (من خلال نموذج معد لذلك). وتنص هذه السياسة على قواعد وإجراءات ممارسة هذه الأنشطة بالإضافة إلى الممارسات المتاحة والمحظورة وفترات حظر التداول لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي البنك، كما تتضمن سجل المطلعين الداخليين.

4.سياسة تضارب المصالح
تتمثل سياسة تضارب المصالح لدى البنك في اتخاذ جميع الخطوات المعقولة للحفاظ على الترتيبات التنظيمية والإدارية الفعالة وتشغيلها لتحديد وإدارة التضارب ذي الصلة.

5.إطار الحوكمة
تم إعداد دليل/ إطار الحوكمة لتوفير دليل للمبادئ التوجيهية لإطار الحوكمة الفعالة في البنك الأهلي ش.م.ع.ق والشركات التابعة له، إلى الحد الذي ينطبق عليه ذلك. ويقع ضمن مسؤوليات مجلس الإدارة ضمان الالتزام بمتطلبات الحوكمة.

6.سياسة المكافآت
تنشئ سياسة المكافآت للبنك الأهلي بيئة مكافآت فعالة، تهدف إلى تحقيق قيمة مستدامة للبنك الأهلي، وتنطبق هذه السياسة على جميع موظفي البنك وشركاته التابعة. كما تهدف السياسة إلى الحفاظ على الحوكمة الرشيدة لعملية المكافآت والبدلات، وكذا التأكيد والحفاظ على حقوق المساهمين، وتعتبر هذه السياسة جزءًا من السياسات العامة للموارد البشرية.

7.سياسة توزيع الأرباح
تهدف هذه السياسة إلى وضع إجراءات/إرشادات معيارية لمجلس الإدارة لإتباعها عند اتخاذ قرار/تقديم توصية بشأن مبلغ الأرباح (المؤقتة أو النهائية) لكّل سهم. إذ تحدد سياسة توزيع الأرباح نسبة الأرباح الموزعة والأرباح المدورة. فضلًا عن مكافأة مساهمي البن، إلى أقصى حد ممكن، مع ضمان الاحتفاظ في الوقت نفسه بجزء من الأرباح من أجل التفاق المستقبلية للبنك.

8.سياسة معاملات الأطراف ذوي العلاقة
تهدف هذه السياسة إلى وضع القواعد المتعلقة بالعلاقة بين البنك والأطراف ذات الصلة من أجل ضمان أن تكون المعاملات مع الأطراف ذات الصلة، إلى الحد الذي تسمح به القوانين واللوائح المعمول بها، على أساس تجاري بحت وتخضع للإشراف المناسب وإلى الحدود المقررة سواء في الداخل أو الخارج.

9.سياسة حماية أصحاب المصالح
تهدف سياسة حماية أصحاب المصالح إلى ضمان حماية البنك لحقوق جميع أصحاب المصالح، بما في ذلك المساهمين والهيئات التنظيمية والعملاء والموظفين والأطراف الخارجية والموردين، والتعامل معهم بشفافية وعدالة وأمانة، والتمسك بالتزامات البنك والوفاء بها، والتعامل مع أمورهم بعناية وسرية. وتطبّق هذه السياسة عملية لمعالجة الشكاوى وحلها بشفافية وبالعناية اللازمة.

10. سياسة حماية مساهمي الأقلية
الغرض من سياسة حماية الأقلية هو حماية حقوق المساهمين بشكل عام ومساهمي الأقلية بشكل خاص، حيث لا يتم تنفيذ أي معاملات كبيرة من شأنها التأثير على البنك أو تعديل رأس ماله أو تصفيته أو غير ذلك من الصفقات الكبرى إلا باتباع الإجراءات التي تحددها القوانين والأنظمة.

11.سياسة التعريف والتدريب لمجلس الإدارة
تهدف هذه السياسة إلى وضع بروتوكولات تعريفية وتدريبية لمجلس الإدارة بما يتماشى مع الممارسات الرائدة ومتطلبات حوكمة الشركات التي حددتها هيئة قطر للأسواق المالية ومصرف قطر المركزي.

12.سياسة ترشح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة
التزاماً بتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي بالتعميم رقم (25/2022) ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016 المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ 15 مايو 2017، تم إعداد هذه السياسة التي تحدد المعايير والإجراءات المطلوبة لعضوية المجلس.

ان هذه السياسة تعتمد على الإطار القانوني لعضوية مجلس الإدارة وفقاً لما هو وارد بقانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015 المعدل بالقانون رقم (8) لسنة 2021 والنظام الأساسي للبنك وتعليمات الحوكمة، ويشكل الإطار القانوني والرقابي جزءًا لا يتجزأ من السياسة وحيث لا يوجد نص فيها، تسري أحكام القانون وتعليمات الحوكمة وقانون مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية.

13.قواعد السلوك لمجلس الإدارة
يعد هذا النظام بمثابة دليل إرشادي للسلوك المتوقع الذي يعزز النزاهة والأخلاقيات والشفافية في إدارة البنك الأهلي وبالتالي تعزيز الثقة الموضوعة في إدارة البنك من قبل المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين.

14.سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات
المسؤولية الاجتماعية للشركات هي مفهوم يأخذ بموجبه البنك الأهلي في الاعتبار مصالح المجتمع من خلال تحمل المسؤولية عن تأثير أنشطته على مستوى العملاء والموردين والموظفين والمساهمين والمجتمعات وأصحاب المصلحة الآخرين، وكذلك البيئة؛ والغرض من هذه السياسة هو تحديد المبادئ التوجيهية والمعايير التي تعزز المسؤولية الاجتماعية للبنك.

15.سياسة الشفافية والافصاح
تحدد هذه السياسة متطلبات الإفصاح والشفافية وفق نظام الحوكمة أو أي أنظمة وقواعد ذات صلة.

16.الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة
تهدف هذه السياسة إلى توفير إطار واسع النطاق لتعزيز نهج البنك الرامي إلى دمج عوامل الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في أنشطته واستراتيجياته، وتطبيق الإرشادات ذات الصلة. علاوةً على ذلك، تهدف هذه السياسة إلى تعريف النهج الذي يتبعه البنك لتطبيق الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة والالتزام بها، وتقديم الإرشادات لجميع الأطراف المعنية من أجل اتباع تلك الممارسات، وذلك بهدف دعم أنشطة البنك والمجتمع. وقد تم وضع خارطة طريق ليتم العمل على تنفيذها على المدى القصير والمتوسط.

كما أن البنك يلتزم بما يلي:
(أ) قانون الشركات التجارية
البنك ملتزم بنصوص قانون الشركات التجارية والتي توضح ما يجب اتباعه في حال وجود أي مصالح مباشرة أو غير مباشرة لرئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضائه أو أحد المديرين في العقود والمشاريع والارتباطات التي تتم مع البنك.

(ب) تعليمات مصرف قطر المركزي
يتم عرض جميع التسهيلات الممنوحة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وعائلاتهم وأقاربهم على مجلس الإدارة في كل اجتماع للتأكد من أن هذه المعاملات قد تمت وفقاً للحدود والضوابط التي رسمها مصرف قطر المركزي.

11
مدققو الحسابات

11.1 يتم ترشيح مدقق الحسابات القانوني للبنك بتوصية من قبل مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة، بعد الحصول على موافقة مصرف قطر المركزي، للموافقة على تعيينه وذلك لمدة لا تزيد عن خمس سنوات حسب تعليمات مصرف قطر المركزي. ولا ينظر في إعادة تعيين مدقق الحسابات الخارجي إلا بعد مرور عامين على انتهاء آخر تعيين له.

11.2 حدد النظام الأساسي للبنك آلية تعيين مدقق الحسابات وواجباته وحقه في الاطلاع في أي وقت على دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها بالإضافة إلى حضور اجتماعات الجمعية العامة والإدلاء برأيه بما قام به من تدقيق، علمًا بأن مدقق حسابات البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 هم السادة "ديلويت اند توش"، وقد بلغت أتعابهم عن العام 2025 مبلغ 1,590,000 ريال قطري مقابل خدمات التدقيق ومبلغ 644,360 ر.ق. مقابل الخدمات التي لا تتعلق بالتدقيق. وتختص لجنة التدقيق بمناقشة تقرير مدقق الحسابات ورفع توصياتها بهذا الخصوص إلى مجلس الإدارة.

11.3 يتمتع مدقق الحسابات باستقلالية تامة ولا يقوم البنك حسب تعليمات مصرف قطر المركزي بالشروع بأي معاملات مالية مع مدقق الحسابات أو تقديم أي تسهيلات له أو لموظفيه أو لأفراد عائلاتهم تفاديًا لأي تضارب في المصالح.

12
الرقابة الداخلية

12.1 يتبع البنك نظام رقابة داخلية معتمدًا من مجلس الإدارة.

يشارك مجلس الإدارة والإدارة العليا في إقرار جميع سياسات وأساليب ومعالجة المخاطر لتقييم المخاطر العامة وضمان الالتزام بالقوانين والأنظمة.

12.2 يعتمد البنك مبدأ ثلاثية مستوى الدفاع ضد مختلف المخاطر:

(أ) مستوى الدفاع الأول
يتمثل بمختلف إدارات الأعمال التي تقوم بتحديد المخاطر ورفع التقارير بشأنها، وتتضمن السياسات والإجراءات وأدوار الموظفين والمسؤوليات والتدريب والإشراف على الأنشطة وفق السياسات والإجراءات المعتمدة وفي إطار الحوكمة الخاص بالبنك

(ب) مستوى الدفاع الثاني
يشمل المخاطر وإدارة الالتزام وإدارة الشؤون القانونية، كُلًا منها وفقًا لصلاحياتها وواجباتها بهدف الحد من المخاطر التي تقع ضمن نطاق مسؤولياتها. وتضمن هذه الإدارات مزاولة البنك لأنشطته ضمن حدود المخاطر الملائمة كما تضمن الالتزام بالمتطلبات القانونية والرقابية المعمول بها. وترفع إدارة المخاطر وإدارة الالتزام تقارير دورية بأعمالها إلى لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة.

(ت) مستوى الدفاع الثالث
يشمل إدارة التدقيق الداخلي التي تقوم بمراجعة وتقييم دوري لضمان كفاءة ضوابط الرقابة الداخلية وتنفيذها وتضمن تحقيق مستوى الدفاع الأول والثاني لأهدافهما. وترفع هذه الإدارة تقارير دورية بأعمالها إلى لجنة التدقيق.

12.3 لغاية الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، لم يسجل أي إخفاق في رقابة البنك يمكن أن يكون له أي تأثير جوهري على مكانة البنك المالية أو على عملياته التشغيلية بشكل عام.

12.4 إدارة المخاطر

4 إدارة المخاطر

إطار عمل إدارة المخاطر

يتميز إطار عمل إدارة المخاطر في البنك الاهلي بالشمولية؛ حيث يغطي جميع فئات المخاطر الرئيسية، بما في ذلك مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر الاحتيال ومخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية، ويهدف هذا الإطار إلى ضمان اتباع نهج متسق لتحديد المخاطر وقياسها والتخفيف من وطأتها عبر جميع وحدات الأعمال.

تقبل المخاطر: يُحدِّد مجلس الإدارة مدى تقبل البنك للمخاطر، ويضع حدودًا للأنشطة التي تنطوي على مخاطرة؛ حيث تتم مراجعة مستوى تقبل المخاطر وتعديله بانتظام بما يعكس التغييرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية والمشهد التنظيمي والأهداف الاستراتيجية.

سياسات المخاطر: للبنك مجموعة من سياسات المخاطر التي تُحدِّد المبادئ والعمليات لإدارة كل نوع من أنواع المخاطر. وتخضع هذه السياسات للمراجعة سنويًا لضمان بقائها مناسبة وتنفيذها بصورة فعَّالة في الادارات المختلفة في البنك.

مراقبة المخاطر: نحرص على المتابعة والتقييم المتواصلين لمستويات التعرّض للمخاطر في جميع انحاء البنك من خلال المواظبة على المراقبة الكافية، على النحو الذي يسمح للبنك بتعزيز عملية اتخاذ القرار وتحسين عمليات التخفيف من شدة المخاطر وحماية أصول البنك وضمان كون الاعمال دائمًا ضمن مستويات مخاطر آمنة ومقبولة.

هيكل إدارة المخاطر: يُوضِّح المخطط التالي هيكل إدارة المخاطر في البنك الأهلي، علمًا بأنه مصمم لضمان الحوكمة وتطبيق الإجراءات المناسبة:

<table>
<tr><td colspan="5">حوكمة المخاطر</td></tr>
<tr><td colspan="5">استراتيجية المخاطر وتقبل المخاطر</td></tr>
<tr><td>الأهداف الاستراتيجية</td><td colspan="2">مبادئ إدارة المخاطر</td><td>الأهداف المالية</td><td>تدابير تقبل المخاطر</td></tr>
<tr><td colspan="5">أساليب إدارة المخاطر</td></tr>
<tr><td colspan="3">التحديد والقياس</td><td colspan="2">المراقبة والإبلاغ</td></tr>
<tr><td>السياسات</td><td colspan="2">الحدود</td><td>الإبلاغ</td><td>خطط العمل</td></tr>
<tr><td colspan="5">المخاطر</td></tr>
<tr><td>الائتمان</td><td>السوق</td><td>المخاطر التشغيلية</td><td>مراقبة الاحتيال</td><td>أمن المعلومات</td></tr>
</table>

فئات المخاطر ومنهج الإدارة

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي تنطوي على خسارة مالية بسبب عدم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته المالية في الموعد المحدد أو بسبب الإفلاس. وعلى الرغم من أن الأعمال المصرفية تنطوي على قبول المخاطر المرتبطة بأعمال الإقراض، إلا أن البنك الأهلي يدير المخاطر من خلال وضع مجموعة من السياسات والإجراءات لصياغة الأنواع المختلفة من المخاطر المرتبطة بالأعمال.

تتألف سياسات مخاطر الائتمان من سياسة الإقراض للشركات وسياسة الإقراض للأفراد، وكلتاهما مستمدة من المعايير التنظيمية مثل تعليمات مصرف قطر المركزي، ومبادئ بازل 2، ومعيار المبادئ المالية (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 المعروف باسم IFRS9). وتتضمن السياسات القواعد المعنية بتشكل إجراءات الإقراض وقبول المخاطر بما يتماشى مع تقبل البنك للمخاطر.

تُسلِّط سياسات مخاطر الائتمان الضوء أيضًا على مصفوفات الموافقة والتفويضات الخاصة بالموافقات، ويتبنى البنك الأهلي مفهوم التوقيع المزدوج الذي يفرض التوقيع من قسم الأعمال والمخاطر لقبول مقترحات الإقراض.

يدير البنك الأهلي مخاطر الائتمان من خلال تنويع أنشطة الإقراض لتجنب مخاطر التركزات؛ ويتم التنويع على مستوى القطاعات من خلال تحديد نسبة الإقراض القصوى مقابل إجمالي المحفظة لكل قطاع وعلى المستوى الإقليمي من خلال تحديد الحد الأقصى لمستوى التعرّض لكل دولة.

يدير البنك الأهلي جودة الائتمان للأصول المالية باستخدام نظام تصنيف المخاطر والذي تم إعداده بواسطة شركة متخصصة مستقلة، ويقوم النظام بتصنيف المخاطر لكل مجموعة ائتمانية من خلال مجموعة من القواعد المالية والرأي الائتماني من أجل تقييم مخاطر المرتبطة بالمجموعة الائتمانية؛ حيث يتّبع البنك الأهلي آلية تصنيف مخاطر الاقتراض لتصنيف العلاقات عبر محفظة الائتمان من خلال نظام تصنيف ائتماني مؤلف من عشرة درجات يرتبط فيه التصنيف من 1 إلى 7 بالتسهيلات المنتظمة بينما يرتبط التصنيف من 8 إلى 10 بعدم الانتظام.

بالنسبة للتعرض المنتظم، يُمثِّل تصنيف مخاطر المقترض من 1 إلى 4 درجة استثمارية، ويُمثِّل تصنيف مخاطر المقترض من 5 إلى 6 درجة استثمارية دون المستوى، ويُمثِّل تصنيف مخاطر المقترض 7 قائمة مراقبة، في حين يُمثِّل تصنيف مخاطر المقترض عند 8 و9 و10 مستويات التعرّض دون المستوى والمشكوك في تحصيلها والخسائر على التوالي.

يتّبع الإقراض المصرفي تحليلاً عالي المستوى وأفضل الممارسات من أجل تحديد الجدارة الائتمانية للمقترض وتقييم قدراته على سداد الدين في الموعد المحدد. وبالإضافة إلى ذلك، قد يحصل البنك أيضًا على ضمانات كتخفيف للمخاطر. ويتم تقييم الضمانات بشكل منتظم لضمان متابعة مخاطر تدهور القيمة.

الأنواع الرئيسية للضمانات التي يتم الحصول عليها هي كما يلي:

- رهون العقارات
- الرهون على الأصول المنقولة
- رهن الأوراق المالية والنقد

مخاطر السوق

تُعرَّف مخاطر السوق بأنها احتمال الخسارة نتيجة للتغيّرات في قيمة محافظ البنك بسبب تحركات أسعار الفائدة وأسعار الصرف الأجنبي وأسعار الأسهم وأسعار السلع.

تتمثل استراتيجية إدارة مخاطر السوق لدى البنك في تعظيم العائد الاقتصادي للأصول مع الأخذ في الاعتبار تقبل البنك للمخاطر فضلاً عن تطبيق القيود التنظيمية المحلية.

يدير البنك مخاطر السوق ضمن إطار العمل التنظيمي للحدود المقررة من قِبَل مصرف قطر المركزي؛ حيث تُقدِّم لجنة الأصول والخصوم (ALCO) الإرشاد اللازم لإدارة السيولة في البنك بصفة عامة وإدارة مخاطر أسعار الفائدة في دفتر البنك ضمن المعايير العامة التي وضعها مجلس الإدارة/ لجنة الامتثال والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

تعمل وحدة إدارة مخاطر السوق كجزء من قسم إدارة المخاطر في البنك، بما يتماشى مع شروط هيكل الحوكمة المُعتمد من قِبَل مجلس إدارة البنك.

تُدار السيولة وفجوات أسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف الأجنبي ضمن الحدود المقررة من قِبَل مجلس الإدارة، ومراقبة أي تجاوز ورفع التقارير الى اللجان المختصة. وتخضع جميع مستويات التعرّض للمخاطر للمراقبة ويتم رفع التقارير عنها بصورة دورية إلى الإدارة.

يتّبع البنك طريقة القياس الموحدة (SMM) لحساب متطلبات رأس المال لمخاطر السوق، وتتحمّل وحدة إدارة مخاطر السوق المسؤولية عن تحديد مخاطر السوق المرتبطة بوظائف الخزانة في البنك وتقييمها ومراقبتها والإبلاغ عنها.

مخاطر السيولة

يُقصد بها عملية إدارة مخاطر السيولة لدى البنك، والتي يجري تنفيذها من قبل الادارة المالية، ومراقبتها من قِبَل فريق مستقل في قسم إدارة المخاطر بالتعاون مع إدارة الخزانة. وتشمل:

- الاحتفاظ بمحفظة من الأصول القابلة للتداول السريع والتي يمكن تسييلها بسهولة كحماية ضد أي اضطراب غير مُتوقع في التدفق النقدي.
- مراقبة التدفقات النقدية المتوقعة لضمان إمكانية تلبية المتطلبات. ويشمل ذلك تجديد الأموال عند استحقاقها أو تمويلها من قبل العملاء.
- مراقبة نسب السيولة للمركز المالي مقابل المتطلبات الداخلية والتنظيمية.
- إدارة تركيز وتوصيف محفظة استثمارات البنك واستحقاقاتها.
- مراقبة نسب السيولة الحرجة.

مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من احتمالية تأثير التغيّرات في أسعار الفائدة على الربحية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. يتعرّض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم التطابق أو الفجوات في مبالغ الأصول والخصوم والأدوات خارج الميزانية العمومية التي تستحق أو يتم إعادة تسعيرها في فترة معينة؛ حيث يدير البنك هذه المخاطر من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر. يشير سعر الفائدة الفعلي (العائد الفعلي) للأداة المالية إلى السعر الذي ينتج عنه، عند استخدامه في حساب القيمة الحالية، القيمة الدفترية للأداة، حيث يُقصد بالسعر السعر التاريخي للأداة ذات السعر الثابت التي يتم تحميلها بالتكلفة المطفأة والسعر الحالي للأداة ذات السعر المتغيّر او الأداة التي يتم تحميلها بالقيمة العادلة.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي المخاطر التي قد تتعرّض لها القيم العادلة للأسهم نتيجة للتغيّرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم الفردية، وينشأ التعرّض لمخاطر أسعار الأسهم غير التجارية من محفظة استثمارات البنك.

مخاطر العملة

مخاطر العملة هي المخاطر التي قد تتعرّض لها قيمة الأداة المالية نتيجة للتغيّرات في أسعار الصرف الأجنبي، وقد حدد البنك حدودًا مختلفة لمركز العملة المفتوحة الصافية (NOCP) ويتم أدارتها ضمن الحدود المقررة من قِبَل مجلس الإدارة.

مخاطر الاحتيال

تتعرض البنوك بسبب طبيعة عملها وبيئة عملها باستمرار لمخاطر الاحتيال؛ وفي حالة عدم إدارة عمليات الاحتيال بصورة جيدة، فقد تترتب على ذلك خسائر مالية كبيرة بالإضافة إلى إجراء التحقيق القانوني والتنظيمي وفرض العقوبات بالإضافة إلى الأضرار السلبية التي تلحق بسمعة العلامة التجارية.

يدرك مجلس إدارة البنك الأهلي أهمية حماية البنك وموظفيه وأصوله من التأثير السلبي للاحتيال، ويولي بيئة الرقابة الداخلية أهمية بالغة للحد من مخاطر الاحتيال، وتدعم وحدة مكافحة الاحتيال (AFU)، ضمن حوكمة وظيفة إدارة المخاطر، إدارة البنك في تعزيز بيئة العمل التي تشمل اليقظة والتحقيق في الحوادث المرتبطة بالاحتيال وتعزيز الضوابط الداخلية لمنع الاحتيال واكتشافه.

وقد أقرَّ مجلس الإدارة سياسة مكافحة الاحتيال للبنك التي تؤكد على "عدم التسامح مطلقًا" تجاه الاحتيال، وتُشدِّد عن طريق مستند أخلاقيات العمل والسلوك التجاري للبنك على أهمية السلوك الأخلاقي المتسق وممارسات العمل.

تتغيّر اتجاهات الاحتيال بسبب عدة عوامل مثل التقدم التكنولوجي، والتطورات في الأطر القانونية/ التنظيمية، ومتطلبات العملاء المتزايدة، ونمو الأعمال، وما إلى ذلك؛ وبالتالي من الضروري أن تظل استراتيجيات إدارة الاحتيال ديناميكية، وتستخدم وحدة مكافحة الاحتيال استراتيجيات منع الاحتيال واكتشاف الاحتيال والتحقيق في الاحتيال معًا للتخفيف من مخاطر الاحتيال المحتملة.

الوقاية من الاحتيال - تهدف استراتيجيات الوقاية من الاحتيال إلى الحدِّ من احتمالية حدوث الاحتيال، وتُطبِّق وحدات الأعمال سياسات وإجراءات موثقة مُحددة بدقة مع ضوابط مكافحة الاحتيال المضمنة التي تغطي المخاطر الكامنة والمُتوقعة، والحصول على مراجعة وتعليقات وحدة مكافحة الاحتيال قبل إطلاق المنتجات والإجراءات الجديدة، ويستخدم البنك وسائل الاتصال المتاحة لنشر الوعي بين العملاء والموظفين حول اتجاهات الاحتيال وأبرز الطرق للمستخدمة للوقاية.

اكتشاف الاحتيال - تساعد استراتيجيات اكتشاف الاحتيال اثناء حدوث الاحتيال أو تحديد وقت وقوعه، وقد روعي تصميم هذه الاستراتيجيات وفقًا لاتجاهات الاحتيال المتغيّرة والمتطلبات التنظيمية، ويمتلك البنك آليات إبلاغ آمنة يمكن من خلالها لموظفي البنك والعملاء والأطراف المعنية الأخرى الإبلاغ عن الشكوك وحوادث الاحتيال، علمًا بأنه يُستخدم مزيجٌ من آليات مراقبة المعاملات اليدوية والآلية والتحقق منها لتحديد نشاط الاحتيال المشبوه في حسابات العملاء.

التحقيق في الاحتيال والإبلاغ عنه - يتم التحقيق بشكل شامل في أي حادث مرتبط باحتيال مشتبه به أو فعلي يتم تحديده من قِبَل وحدة مكافحة الاحتيال أو إحالته إليها واتخاذ الإجراءات التصحيحية بالتنسيق مع وظائف الأعمال والدعم، ويتم إصدار تقارير التحقيق للأطراف المعنية عند الانتهاء من التحقيقات؛ حيث تُسلِّط هذه التقارير الضوء على وقائع الحالة والاستنتاجات والتوصيات للتخفيف من حدوث حوادث مماثلة في المستقبل، وتُسجَّل التحقيقات في قاعدة بيانات داخلية مع مراعاة استيفاء متطلبات الإبلاغ المحلية للسلطات التنظيمية والمختصة في الدولة.

أمن المعلومات

في ضوء المشهد الرقمي الراهن، يدرك البنك الأهلي أن الأمن السيبراني القوي أمر ضروري لحماية بيانات العملاء والأطراف المعنية والشركاء، ويلتزم البنك الأهلي بتعزيز بيئة مصرفية آمنة من خلال نهج متعدد الأوجه يتضمن المبادئ الأساسية التالية:

حوكمة أمن المعلومات والاستراتيجية ذات الصلة

يتولى فريق أمن المعلومات المتخصص مسؤولية تطوير استراتيجية الأمن الخاصة بالبنك الاهلي والإشراف على تطبيقها؛ حيث يضمن دمج أمن المعلومات في أهداف البنك التجارية الشاملة وعملية صنع القرار، ويضمن هذا الهيكل التوافق بين استراتيجيات أمن المعلومات وأهداف العمل الشاملة من خلال تبني ثقافة الأمن في جميع ادارات البنك.

تخضع سياسات أمن المعلومات للمراجعة والتحديث بصورة منتظمة لتلبية تعليمات مصرف قطر المركزي للمتطلبات الناشئة والتهديدات المتطورة، وتتضمن السياسات الرئيسية المتعلقة بكل من:

- حوكمة أمن المعلومات وإدارة أمن بياناتها.
- أمن عمليات الوصول للبيانات وأنظمتها المعلوماتية.
- أمن وحماية شبكة البنية التحتية.
- إدارة عمليات المراقبة الأمنية المستمرة.
- ضوابط التعامل التمن مع الأطراف الخارجية.
- أمن استخدام التكنولوجيا المالية.
- أمن استخدام الحوسبة السحابية وتقنيات الذكاء الاصطناعي.
- أمن أنظمة الدفع الرقمية.
- الأمن المادي / المحيطي لمراكز البيانات.

تتقييم مخاطر أمن المعلومات

في إطار إدارة المخاطر، يستخدم البنك الأهلي إطارًا شاملاً لأمن المعلومات لتحديد مخاطر الأمن السيبراني وتقييمها والتخفيف من وطأتها، فضلاً عن أن عمليات التحقيق والتقييم المنتظمة تساهم في البقاء على دراية بأي نقاط ضعف محتملة.

وتتضمن المنهجية السارية ما يلي:

- تحديد الأصول
- اكتشاف التهديدات
- تقييم نقاط الضعف
- تحليل المخاطر
- تخفيف المخاطر
- المراقبة والمراجعة المستمرة
- إعداد الوثائق والتقارير

التحسينات المستمرة

تلتزم إدارة المخاطر في البنك الأهلي بتعزيز إجراءات أمن المعلومات بصفة مستمرة لمواكبة التهديدات السيبرانية سريعة التطور، فضلاً عن الاستمرار على تحديث بروتوكولات البنك بانتظام استجابة لأحدث الممارسات الدولية والمتطلبات التنظيمية المحلية، علاوة على القيام بنشر أدوات أمان متطورة وبرامج الحماية من أحدث الاصدارات وأنظمة الكشف عن الاختراقات والوقاية منها التي تساعد في مراقبة التهديدات والاستجابة في الوقت الفعلي.

التدريب والتوعية

تحرص ادارة المخاطر على تقديم برامج تدريبية وتوعوية منتظمة لتزويد موظفي البنك بالمعرفة والمهارات اللازمة للتعرّف على التهديدات الإلكترونية والاستجابة الفعَّالة لها، وتهدف حملات التثقيف إلى زيادة وعي الموظفين حول منع التصيّد والاحتيال الأمر الذي يؤدي إلى حدوث زيادة ملحوظة في الإبلاغ عن محاولات التصيّد.

التعاون والشراكة

يحرص البنك الأهلي على إجراء تقييم سنوي لمستوى نضوج الممارسات الأمنية لدى البنك وفق المعايير العالمية المعتمدة؛ وقد حصل البنك على الاعتمادية الأمنية وفق المعيار (ISO 27001/2) كما حصل أيضاً على الاعتمادية الأمنية الخاصة بكفاءة أمن أنظمة الدفع الرقمية وبطاقات الدفع الرقمية (PCI DSS) وفق أحدث الإصدارات. ونحافظ على التعاون النشط مع نظرائنا في القطاع المصرفي ومصرف قطر المركزي والهيئات التنظيمية المحلية الأخرى لمشاركة المعلومات وأفضل الممارسات لضمان التوافق مع معايير الأمن الوطنية والعالمية.

يظل البنك الأهلي ملتزمًا بالحفاظ على اتخاذ إجراءات صارمة المتعلقة بالأمن السيبراني/ المعلوماتي لضمان ثقة العملاء والأطراف المعنية، حيث أصبح العالم الرقمي معقدا بشكل متزايد.

المخاطر التشغيلية

يخضع قسم المخاطر التشغيلية لإدارة لجنة المخاطر التشغيلية، والتي تشرف عليها لجنة الامتثال والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة (BRCC)، التي تشرف عليها؛ حيث يتم تحليل ومراقبة جميع المخاطر ومتابعتها والإبلاغ عنها بصورة مستمرة.

نحرص على استخدم إطار عمل مُنظم لإدارة المخاطر التشغيلية، يتضمن تقييمات ذاتية للمخاطر التشغيلية من قبل الدارات المعنية (ORSA)، ومؤشرات المخاطر الرئيسية (KRIs)، وتقييم المنتجات الجديدة (NPAP)، والإبلاغ عن الحوادث التي ينتج عنها خسائر مالية، وقاعدة بيانات؛ وذلك لتعزيز الضوابط.

إدارة قاعدة بيانات الحوادث

تم انشاء وسيلة للإبلاغ الفوري عن الحوادث المتعلقة بالمخاطر التشغيلية، ويُجرى تحليل شامل للأسباب الرئيسية لتحديد العوامل الأساسية التي أدت إلى الحوادث بما يساعد في اتخاذ الإجراءات التصحيحية؛ وعلاوة على ذلك، فقد تم الاعتماد على تصنيف بازل ضمن إدارة قاعدة بيانات الحوادث.

تقييم الذاتي للمخاطر التشغيلية (ORSA)

يتعين على كل وحدة أعمال إجراء تقييم مخاطر تشغيلية ذاتي منتظم لتحديد وتقييم المخاطر في عملياتها، وتُستخدم النتائج لتعزيز الضوابط وإدارة نقاط الضعف المحتملة.

مؤشرات المخاطر الرئيسية (KRIs)

يتم استخدام مؤشرات المخاطر الرئيسية لمراقبة مستويات التعرّض للمخاطر وتحديد التهديدات الناشئة في الوقت الفعلي، وتخضع هذه المؤشرات للمراجعة من قِبَل لجنة المخاطر التشغيلية والإبلاغ عنها إلى لجنة الامتثال والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

تقييم المخاطر التشغيلية للمنتجات الجديدة (NPAP)
يتم تقييم المنتج الجديد لتحديد المخاطر بصورة استباقية أو تغييرات جذرية في الخدمات الحالية أو المتعلقة بخطوط أعمال جديدة أو أسواق جديدة.

المرونة التشغيلية واستمرارية الأعمال
تعد استمرارية الأعمال والمرونة التشغيلية هي من العناصر الأساسية في إطار إدارة المخاطر في البنك الأهلي؛ حيث نلتزم بضمان استمرار العمليات الأساسية بصورة فعّالة في مواجهة الكوارث، وذلك لحماية مصالح عملائنا والأطراف المعنية والنظام المالي، وتخضع خطط استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث بشكل منتظم للحفاظ على مرونة البنك.

تتولى لجنة الاستجابة للطوارئ، التي تشرف عليها لجنة الامتثال والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة، مسؤولية مراجعة وإقرار استراتيجيات استمرارية الأعمال للبنك، وقد تم تصميم هذه الاستراتيجية لتحمّل مجموعة واسعة من الكوارث المُحتملة، التي تشمل ذلك فشل الأنظمة، والهجمات السيبرانية، والكوارث الطبيعية، والأوبئة ويتضمن التركيز في إدارة استمرارية الأعمال على المرونة التشغيلية والتخطيط للطوارئ و اجراء اختبارات ضغط المستمرة ، والمراجعات دورية لخطط استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث، لضمان تقديم الخدمات الحيوية دون انقطاع. بالإضافة إلى ذلك، لقد حصل البنك مؤخرا على شهادة الأيزو العالمية ISO 22301 الخاصة باستمرارية الأعمال من خلال الالتزام بأفضل الممارسات الدولية.

ثقافة المخاطر والتدريب عليها
نحرص على تعزيز ثقافة قوية بشأن المخاطر في جميع ادارات البنك؛ حيث يتم تشجيع الموظفين في جميع المستويات على تحمّل المسؤولية عن المخاطر ضمن مجالات عملهم، بالإضافة إلى ترسيخ الوعي بالمخاطر من خلال برامج التدريب المستمرة، التي تغطي ممارسات تحديد المخاطر والإبلاغ عنها والتخفيف من حدتها. تمارس الإدارة العليا القيادة من خلال تقديم القدوة، وتعزز نهجًا منفتحًا وشفافًا لإدارة المخاطر، ويتألف فريق إدارة المخاطر من متخصصين مُدرَّبين تدريبًا عاليًا يتمتعون بخبرة عالية في مجالاتهم المعنية.

بالإضافة لما سبق، يلتزم البنك الأهلي بالإدارة الفعالة للمخاطر المرتبطة بالبيئة وبالمجتمع وبالحوكمة بهدف الحد من الآثار السلبية المحتملة على عملياته وتعزيز قدرته على خلق القيمة لصالح أصحاب المصلحة على المدى الطويل.

سيعمل البنك بشكل استباقي على تحديد وتقييم ومعالجة المخاطر المتعلقة بالمناخ، إدراكاً لتأثيرها المحتمل على العمليات، والأصول الممولة، والأنظمة المجتمعية الأوسع. وقد تظهر هذه المخاطر المناخية عبر قنوات متعددة، بما في ذلك مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، والمسؤوليات القانونية، والامتثال التنظيمي. وسوف يتم إدارة مخاطر الاستدامة وتغيّر المناخ بما يتماشى مع إطار إدارة المخاطر المعتمد في البنك.

يعمل البنك حالياً على تعزيز تقييم مخاطر الاستدامة (ESG)، وذلك من خلال إرساء الأسس اللازمة لدمج مخاطر المناخ والمخاطر الاجتماعية ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية. ويضمن هذا الجهد إدماج اعتبارات الاستدامة في عمليات تحديد وقياس ومراقبة المخاطر. كما نقوم بتعزيز الحوكمة والضوابط بما يتماشى مع المتطلبات الرقابية المتطورة. وستُمكّن هذه التحسينات المصرف من تحديث سياساته وإجراءاته الخاصة بالمخاطر بما يتوافق بالكامل مع متطلبات مصرف قطر المركزي المتعلقة بالاستدامة.

12.5 إدارة الالتزام

وظيفة الإمتثال
تعتبر وظيفة الامتثال أحد العناصر الرئيسية لهيكل الحوكمة المؤسسية وتلعب دورًا مهمًا في تلبية مسؤولية البنك الأهلي تجاه إبلاغ موظفي وحدات الأعمال بشأن سياسة وإجراءات الامتثال وتوعيتهم بمتطلبات الامتثال. كما تهدف إلى تلبية متطلبات السلطات التنظيمية بشأن الإلتزام باللوائح والقواعد والمعايير المعمول بها، وأن الإجراءات التصحيحية لأي انحرافات يتم اتخاذها في أقرب وقت ممكن، كما أن وظيفة الامتثال تهدف إلى الحفاظ على سمعة البنك ونزاهته من وذلك من خلال امتثال أعضاء مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية والموظفين والعملاء والأطراف الاخرى المتعاملة مع البنك للوائح والتعليمات والقواعد والمعايير المعمول بها، والتي تشمل مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، إستمرارية الأعمال، وتجنب أو تخفيف حالات تضارب المصالح. إن وظيفة الامتثال مستقلة وتقدم تقاريرها مباشرة إلى لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، تتواصل مع الرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية بشأن مخاطر عدم الامتثال للأنظمة والمعايير المعمول بها من أجل إتخاذ الإجراءات التصحيحية، حيث تقوم وظيفة الامتثال بإعداد تقارير دورية عن هذه المخاطر والإجراءات التصحيحية المتخذة إلى لجنة المخاطر والامتثال بشكل دوري.

مخاطر الإمتثال – التعريف وأدوات القياس
إن وظيفة الامتثال تعتمد على أساليب فعّالة لتحديد وقياس مخاطر الامتثال التي تهدد قدرة البنك على تحقيق أهدافه، ونظرًا للعلاقة الوثيقة بين مخاطر الامتثال ومخاطر التشغيل، تعمل وظيفة الامتثال بالتنسيق المتواصل مع إدارة مخاطر التشغيل بشكل خاص من أجل تحديد المخاطر ووضع الضوابط للتخفيف منها.

الموارد
تتمتع وظيفة الامتثال في البنك بالموارد اللازمة للقيام بمسؤولياتها بفعالية، ويتمتع موظفو وظيفة الامتثال بالمؤهلات والخبرات والصفات المهنية والشخصية اللازمة لتمكينهم من القيام بواجباتهم المحددة، بالإضافة إلى الفهم السليم للوائح والقواعد ومعايير الامتثال وتاثيرها العملي على عمليات البنك، كما يتم الحفاظ على المهارات المهنية لموظفي وظيفة الامتثال، وخاصة فيما يتعلق بمواكبة التطورات في لوائح وقواعد ومعايير الامتثال، من خلال التعليم والتدريب المنتظم والمنهجي.

العلاقة مع التدقيق الداخلي
تم فصل وظيفة الامتثال عن وظيفة التدقيق الداخلي لضمان خضوع أنشطة وظيفة الامتثال للمراجعة المستقلة من قبل التدقيق الداخلي، كما تقوم إدارة التدقيق الداخلي بتزويد إدارة الإمتثال بالملاحظات المتعلقة بانتهاك اللوائح أو المخالفات لأخذها بالإعتبار عند قياس المخاطر التي يواجهها البنك.

العلاقة مع الجهات التنظيمية والمدققين الخارجيين
تتولى وظيفة الامتثال، بالتعاون مع أعضاء آخرين من الإدارة التنفيذية، مسؤولية إدارة علاقات البنك مع الجهات التنظيمية، ويتم تحقيق ذلك من خلال:

- التعاون والتنسيق والتفاعل مع الجهات التنظيمية والمدققين الخارجيين وتوفير وتبادل المعلومات. كما تقوم بمتابعة الإجراءات التصحيحية المتخذه بشأن أي انتهاكات أو مخالفات يتم تحديدها داخل البنك مع الإدارات المعنية.

- تسهيل مراجعات/استفسارات مصرف قطر المركزي والجهات الأخرى من خلال التنسيق مع الإدارات المعنية داخل البنك.

- تحديد أي مسائل جوهرية ينبغي الإبلاغ عنها إلى الجهات التنظيمية وغيرها من الهيئات والسلطات الإشرافية (على سبيل المثال، أية شبهات لغسل أموال أو تمويل للإرهاب)، مع ضمان الإبلاغ عن هذه المسائل وتقديم أي مساعدة أو بيانات إلى السلطات والجهات التنظيمية ذات العلاقة.

مسؤوليات مجلس الإدارة تجاه وظيفة الامتثال

تبدأ وظيفة الامتثال من القمة، وذلك لدعم ثقافة الامتثال بشكل عام في البنك، والتي تؤكد على الإلتزام بمعايير الصدق والنزاهة والتي يكون فيها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية قدوة للعاملين في البنك، وينبغي للبنك أن يتبنى معايير عالية عند ممارسة الأعمال وأن يسعى في جميع الأوقات إلى مراعاة المهنية الوظيفية.

قام مجلس الإدارة بتفويض هذه المهام إلى لجنة المخاطر والامتثال، حيث تم إيلاء اهتمام خاص لوظيفة الامتثال من خلال تحديد واجباتها وهيكلها التنظيمي وعلاقتها بالإدارات والوظائف الأخرى بطريقة تمكنها من تنفيذ الواجبات الموكلة إليها بشكل مستقل وفعال، حيث وفر مجلس الإدارة لهذه الوظيفة الموارد والأنظمة اللازمة لإنجاز أعمالها وتقديم التقارير مباشرة إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة المخاطر والامتثال والإدارة التنفيذية، كما تم منح السلطات المطلوبة للوصول إلى المعلومات من خلال سياسة واضحة يتم مراجعتها سنويًا.

مسؤوليات الإدارة التنفيذية تجاه وظيفة الامتثال

أهم مسؤوليات الإدارة التنفيذية:

- اتخاذ التدابير اللازمة للامتثال لتعليمات الجهات الرقابية، والالتزام بسياسة الامتثال التي يتبناها مجلس الإدارة.
- التعاون بشفافية مع إدارة الامتثال ووضع الإجراءات والضوابط الفعالة لضمان الإلتزام بتعليمات الجهات الرقابية والقوانين.
- التأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية الكافية بشأن أية مخالفات مكتشفة من قبل إدارة الامتثال.
- الحصول على توصيات وإرشادات صادرة عن إدارة الامتثال وإشراكها في المشاريع الخاصة بأي منتجات من المتوقع طرحها أو مراجعتها.
- زيادة وعي وثقافة الموظفين فيما يتعلق بالامتثال.
- التأكد من تطبيق الإجراءات التأديبية التصحيحية والمناسبة في حالات عدم الامتثال. وإبلاغ إدارة الامتثال بشكل مباشر، وخاصة في الحالات التي قد تعرض البنك لخسائر مالية أو مخاطر سمعة.
- إنشاء إدارة امتثال دائمة وفعالة في البنك كجزء من سياسة الامتثال الخاصة به، وتتلخص مهمتها في تحديد وتقييم مخاطر عدم الامتثال.
- عدم تكليف إدارة الامتثال بأي مهام من شأنها أن تسبب تضارباً في المصالح وتؤثر على موضوعية وظيفة الامتثال.
- تقديم السياسات والإجراءات والإعلانات المتعلقة بأعمال وعمليات البنك إلى إدارة الامتثال للمراجعة والموافقة عليها.

مهام إدارة الامتثال

1.الاتصالات والاستشارات

تقدم إدارة الامتثال الدعم للإدارة العليا من خلال القيام بما يلي:

- تقديم المشورة بشأن التشريعات أو اللوائح الجديدة وعكسها في السياسات والإجراءات.
- الرد على استفسارات الإدارات المختلفة في البنك.
- التنسيق مع قسم التدريب لدى الموارد البشرية في تقديم التدريب السنوي حول مكافحة.
- غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإجراءات إعرف عميلك والتعليمات الصادرة عن الجهات التنظيمية وغيرها من الأمور ذات الصلة.
- التنسيق مع الإدارات المعنية في المسائل الهامة التي تتطلب مشاركة معلومات مع الجهات الرقابية.

2.المسؤوليات الرئيسية

- مسؤولية المراقبة:

تعمل وظيفة الامتثال مع وحدات الأعمال لتطوير العمليات اللازمة لتحديد واكتشاف المخاطر، بالإضافة إلى التحقيق الداخلي وإدارات المخاطر والمالية والشؤون القانونية لتحديد الأنشطة والأحداث عالية المخاطر من أجل المساعدة في تصميم الضوابط الداخلية المناسبة لمعالجة تلك المخاطر.

- المنتجات الجديدة والمواقع الجديدة

تشارك وظيفة الامتثال في عملية إصدار المنتج الجديد لتحديد أية مخالفات قد تترتب من طرح المنتجات الجديدة، والمساعدة في تصميم المنتجات عند الاقتضاء. كما سيتم مراجعة وتقييم المخاطر المتعلقة بعدم الإلتزام في حال إنشاء أعمال جديدة في الخارج لتحديد المتطلبات القانونية والتنظيمية المحددة لتلك المناطق، ومساعدة الإدارة التنفيذية في الحصول على الموافقات التنظيمية اللازمة قبل السماح ببدء الأعمال.

- تقنيات وأدوات تقييم الامتثال

توفر وظيفة الامتثال لكل إدارة في البنك وثيقة تقييم ذاتي لتوفير الضوابط الفعلية ذات الصلة للتعليمات ذات العلاقة والتي تخص أعمال هذه الإدارات، وبالتالي فإن تقييم الامتثال هو جزء أساسي لتوفير أدلة لدعم نتائج برنامج مراقبة الامتثال، حيث يتم تنفيذ عملية تقييم الامتثال من خلال نظام آلي لتجنب العمل الورقي لضمان التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) والتوافق مع استراتيجيات التحول الرقمي الخاصة بالبنك وكذلك مصرف قطر المركزي.

- مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

يلتزم البنك الاهلي للتعليمات واللوائح الخاصة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب بموجب القانون رقم 20/2019 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى إرشادات مصرف قطر المركزي في هذا الصدد، كما تم تحديد هذه المتطلبات في سياسة وإجراءات البنك لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ويتم إعتمادها من قبل مجلس الإدارة بشكل سنوي. كما أن هذه السياسة والإجراءات متاحة لجميع الموظفين على شبكة الإنترنت الداخلية للبنك لضمان الوصول إليها.

- تضارب المصالح

يعتمد البنك على أربع طرق أساسية لإدارة تضارب المصالح:

1. الإفصاح والإبلاغ عن أي تضارب للمصالح.
2. الاستقلالية – الالتزام بسياسات داخلية لضمان الإستقلالية للإدارات الرقابية في البنك.
3. تضمين إجراءات تأديبية في سياسة الموارد البشري لرد القيام بأعمال من شأنها خلق حالات تضارب للمصالح.
4. تنفيذ أنظمة رقابة داخلية لمنع الموظفين من الوقوع في حالات تضارب للمصالح، حيث أن هناك فصل وظيفي وخطوط اتصال واضحة بين الإدارات لضمان عدم الوقوع في حالات تضارب للمصالح.

- الإبلاغ عن المخالفات من خلال سياسة إطلاق الصافرة:

يتم تشجيع جميع الموظفين على الإبلاغ عن أية مخاوف حقيقية بشأن المخالفات المحتملة في البنك، سواء في مسائل تتعلق بالتقارير المالية أو الممارسات غير السليمة الأخرى، حيث تتوفر سياسة إطلاق الصافرة على شبكة الإنترنت الداخلية للبنك، كما تم إيجاد قنوات خاصة للإبلاغ بشكل سري وذلك لضمان قدرة الموظفين على الإبلاغ دون خوف من التعرض للعقاب وضمان الشفافية.

- التوعية والتدريب على الامتثال:

تماشياً مع أفضل الممارسات وتوصيات لجنة بازل، تقوم وظيفة الامتثال بتعزيز الوعي بين الموظفين وتزويدهم بالتدريب كممارسة يومية (عبر الاجتماعات والمناقشات والنصائح المكتوبة والمشاركة في التدريب التعريفي الذي تقدمه إدارة الموارد البشرية للموظفين الجدد)، أو بالتنسيق مع إدارة الموارد البشرية أو مراكز التدريب المتخصصة فيما يتعلق بموضوعات هامة مثل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والذي له بالغ الأثر في تعزيز ثقافة الامتثال داخل البنك والتخفيف من مخاطر الامتثال أيضاً.

التدقيق الداخلي

(أ) تقدم دائرة التدقيق الداخلي دوراً جوهريا في تعزيز البيئة الرقابية وضمان كفاءة و فعالية العمليات في البنك، من خلال تقديم تقييمات مستقلة وموضوعية بالإضافة إلى تقديم الاستشارات الهادفة إلى تحسين الأداء المؤسسي. كما يساهم التدقيق الداخلي في دعم البنك لتحقيق أهدافه الاستراتيجية عبر تطبيق منهجية منظمة ومنضبطة لتقييم فعالية إدارة المخاطر وكفاءة الإجراءات الرقابية وممارسات السليمة للحوكمة.

(ب) يمثل التدقيق الداخلي خط الدفاع الثالث للبنك، حيث يستقي صلاحياته المنوطة به من الميثاق الذي صادقت عليه لجنة التدقيق في البنك، وتكون تبعيته وظيفياً للجنة التدقيق مما يعزز استقلاليته، وإدارياً للرئيس التنفيذي لضمان مرونة العمليات واتساقها مع التوجه الاستراتيجي للبنك.

(ت) تستند أنشطة التدقيق الداخلي إلى إطار عمل متكامل يجمع بين تعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية، والمعايير الدولية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين (IIA) مما يوفر أساساً قوياً لضمان التزام البنك بأفضل الممارسات الدولية والمحلية في مجال التدقيق الداخلي.

(ث) تواصل إدارة التدقيق الداخلي في تطوير منهجياتها باستمرار من خلال دمج أحدث التقنيات في عمليات التدقيق، بما يشمل مجالات تكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات، لضمان مواكبة الإدارة للتطور التقني والتكنولوجي للتحوط للمخاطر المتعلقة بها كما أنها تتطلع مستقبلا للتطور في مجالات الذكاء الاصطناعي، هذا وقد حصلت إدارة التدقيق الداخلي لدى البنك على أعلى درجات تقييم جودة لعمل إدارة التدقيق الداخلي الذي أجرته جمعية المدققين الداخليين، مما يعكس التزام إدارة التدقيق الداخلي بتطوير وتحسين الأداء والكفاءة في مجالات التدقيق، واتباع افضل الممارسات والمعايير الدولية للإطار المهني لممارسات التدقيق الداخلي الصادرة عن المعهد الدولي للمدققين الداخليين.

(ج) يعد التعليم والتطوير المهني المستمر جزءًا لا يتجزأ من ثقافة التدقيق الداخلي في البنك الأهلي حيث تلتزم الإدارة بتوفير بيئة تعليمية داعمة لتحسين مهارات ومعارف وكفاءات أعضاء فريق التدقيق الداخلي، مما ينعكس على جودة وكفاءة عمليات التدقيق وتعزيز القيمة المضافة للمخرجات المقدمة للإدارة العليا ومجلس الإدارة.

13
اللجان الإدارية

لـدى البنـك عـددًا مـن اللجـان الداخليـة التـي تديـر العمليـات والأنشـطة اليوميـة للبنـك، ومـن بيـن اللجـان الإداريـة:

لجنة الأصول والخصوم

(أ) تعقـد اللجنـة اجتماعاتهـا دوريًـا خلال العـام، وتكـون مسـؤولة عـن إدارة الأصـول والمسـؤوليات فـي البنـك والالتـزام بسياسـة السـيولة المصـادق عليهـا ومتابعتهـا.

لجنة الأصول الخاصة

(أ) مسـؤولة عـن الأصـول الخاصـة، ضمـن أصـول البنـك، والتـي تتطلـب المراقبـة والضبـط بهـدف منـع الخسـائر وضمـان التعافـي وإعـادة الهيكلـة والتحصيـل وإقـرار المباشـرة فـي الإجـراءات القانونيـة.

(ب) مسـؤولة عـن ضمـان اتخـاذ التدابيـر المناسـبة لتحصيـل الديـون فـي مـا يتعلـق بجميـع الأصـول الخاصـة وأن المتطلبـات التنظيميـة المطبقـة لتخصيـص الأصـول الخاصـة تطبـق وفـق المتطلبـات التنظيميـة والسياسـات الداخليـة.

لجنة الائتمان

(أ) تعقـد اللجنـة اجتماعـات شـهرية منتظمـة لمراجعـة الأعمـال المصرفيـة للشـركات، الخدمـات المصرفيـة للأفـراد، والخدمـات المصرفيـة الخاصـة ومناقشـة الخطـط المسـتقبلية للخدمـات المصرفيـة للشـركات. يتـم الموافقـة علـى القـرارات عـن طريـق التـداول بينمـا يتـم مناقشـة أي اسـتثناءات أو مراجعـات خلال اجتماعـات اللجنـة.

(ب) تبـذل اللجنـة كل جهودهـا الممكنـة لضمـان جـودة أصـول البنـك والحـد مـن المخاطـر التـي تنتـج عـن أعمـال الإقـراض.

لجنة الاستثمار

(أ) تعقـد اللجنـة اجتماعاتهـا دوريًـا علـى مـدار العـام وهـي مسـؤولة عـن مراجعـة اسـتراتيجية الاسـتثمار فـي البنـك لضمـان أعلـى مسـتوى مـن العوائـد علـى الأصـول، وذلـك ضمـن ضوابـط المتطلبـات التنظيميـة.

لجنة مخاطر التشغيل

(أ) تعقـد اللجنـة اجتماعاتهـا دوريًـا فـي كل ربـع مـن السـنة لمراجعـة حـوادث مخاطـر التشـغيل وخطـة العمـل المطلوبـة لمعالجتهـا. واللجنـة مسـؤولة أيضًـا عـن خطـة معالجـة الكـوارث ومتابعـة الإجـراءات المطلوبـة للبقـاء علـى الجهوزيـة للمعالجـة مـن الكـوارث تحسـبًا لأي مخاطـر غيـر متوقعـة.

معاملات الأطراف ذات العلاقة

14.1 خلال العام 2025، ووفق تعليمات مصرف قطر المركزي، تمّ عرض جميع المعاملات المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة والتسهيلات الممنوحة لهم ولعائلاتهم وأقاربهم وشركاتهم التابعة، خلال كل اجتماع لمجلس الإدارة وذلك بعد التأكد من أن هذه المعاملات قد تمت وفق الحدود المسموح بها من قبل مصرف قطر المركزي وبعد الحصول على الموافقات المطلوبة.

14.2 كما في 31 ديسمبر 2025، لم تسجل معاملات رئيسية لأطراف من ذوي العلاقة في سجلات البنك والتي قد تتطلب موافقة المساهمين.

14.3 لدى البنك سياسة لمعاملات الأطراف ذات العلاقة والتي تضبط معاملات الأطراف ذات العلاقة والإجراءات ذات الصلة، وكذلك لدى البنك سجل لتلك المعاملات.

14.4 وفقًا لسياسة معاملات الأطراف ذات العلاقة، يحتفظ قسم إدارة المخاطر في البنك بسجل خاص لتدوين معاملات الأطراف ذات العلاقة كافة في البنك، ويتضمن كافة التفاصيل عن تلك المعاملات.

14.5 يتوفر السجل الخاص بمعاملات الأطراف ذات العلاقة للاطلاع عليه من قبل المساهمين في البنك والمخولين تفحصه بتحديث هذا السجل بشكل دوري بطريقة تعكس الحالة الحقيقية لمعاملات الأطراف ذات العلاقة.

14.6 يقوم قسم إدارة المخاطر، وبشكل دوري، تحديث السجل ليظهر في كل الأوقات أسماء وتفاصيل الأطراف ذات العلاقة ومعاملاتهم.

15

حقوق المساهمين

15.1 يحق للمساهم الحصول على نسخة من النظام الأساسي للبنك والمنشور على الموقع الإلكتروني للبنك إضافة إلى عدد كبير من السياسات ومستندات البنك الرسمية.

15.2 يوضح الفصل الخامس من النظام الأساسي للبنك حقوق المساهمين بشأن الجمعية العامة للبنك والمعاملة المنصفة لهم وممارسة حق التصويت. كما يتضمن الفصل السابع منه حقوق المساهمين المتعلقة بتوزيع الأرباح حيث يقوم مجلس الإدارة باقتراح توزيع الأرباح على المساهمين في اجتماع الجمعية العامة ومناقشة ذلك والموافقة عليه من قبل المساهمين.

15.3 تم تعديل النظام الأساسي للبنك لحماية حقوق المساهمين ولضمان أنهم متساوون ويتمتعون بالحقوق كافة المتعلقة بأسهمهم وفق القوانين والأنظمة المرعية الإجراء. ويظهر هذا الأمر في المادة 8 من النظام الأساسي للبنك. بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 31 من النظام الأساسي على أن مجلس الإدارة يمثل جميع المساهمين ويحمي حقوقهم. كما تمنح المادة 53 كل مساهم الحق بحضور الجمعية العامة والمصادقة أو الاعتراض على الأمور المعروضة للتصويت.

15.4 يتمتع المساهمون بجميع الحقوق الممنوحة لهم بموجب القوانين واللوائح ذات الصلة بما فيها تعليمات الحوكمة ونظام الحوكمة.

16
المسؤولية الاجتماعية للبنك في قلب المجتمع

يولي البنك الأهلي أهمية خاصة لأطر الحوكمة الداعمة للمسؤولية الاجتماعية ، ويحرص على توجيه مساهماته المجتمعية بطريقة منهجية ومنسجمة مع أولوياته الاستراتيجية، بما يدعم التنمية المستدامة ويعزز الأثر الإيجابي على المجتمع القطري. وخلال عام 2025، واصل البنك الأهلي دعمه لمجموعة من المبادرات والمؤسسات الوطنية في مجالات الرعاية الاجتماعية، والصحة، والتمكين المجتمعي، والرياضة، والعمل الخيري، وذلك في إطار التزامه بتطبيق أفضل الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة وحوكمة الشركات، وبما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030.

وفي مجال الرعاية الاجتماعية والتمكين المجتمعي، قدّم البنك مساهمات مالية لدعم البرامج المعنية برعاية وتمكين كبارالقدر، وذلك بالشراكة مع مركز تمكين ورعاية كبار السن (إحسان). كما جدّد البنك دعمه للمبادرات الاجتماعية التي تستهدف الأطفال وتعزز اندماجهم المجتمعي، بما في ذلك الحملات الرمضانية، من خلال دعمه للبرامج الرمضانية التي ينفذها مركز رعاية الأيتام «دريمة» .

وفي إطار التزامه بمبادئ الشمولية وتكافؤ الفرص، قدّم البنك الأهلي دعمه للمبادرات التي تُعنى بتمكين أصحاب الهمم وتعزيز مشاركتهم في الأنشطة الرياضية والمجتمعية، إيماناً بأهمية دمج هذه الفئة وتمكينها من الإسهام الفاعل في المجتمع، حيث ساهم البنك في دعم الاتحاد القطري لرياضة ذوي الاحتياجات الخاصة.

وانطلاقًا من التزامه ذاته بتعزيز مسؤوليته المجتمعية وتقديم خدمات مصرفية أكثر شمولاً ، قام البنك بالتعاون مع الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة بتنظيم برنامج تدريبي لموظفيه على لغة الإشارة. ويأتي هذا البرنامج في إطار التزام البنك بدعم ذوي الاحتياجات الخاصة، بما يسهم في فهم أفضل لاحتياجاتهم وتوفير تجربة مصرفية أكثر سهولة وملاءمة لهم في دولة قطر. ويعكس هذا التوجه حرص البنك الأهلي على دعم المجتمع وتنميته من خلال مبادرات هادفة ومستدامة تعزز الشمولية المصرفية وتخدم مختلف فئات المجتمع.

وإيماناً بأهمية الاستثمار في العنصر البشري بوصفه ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية المستدامة، أطلق البنك برنامج "أهلي المستقبل"، الذي يأتي ضمن شراكة مع وزارة العمل لدعم ورعاية برامج التدريب والتأهيل المتخصصة للقطريين وأبناء القطريات الباحثين عن عمل في القطاع الخاص. ويُعد البرنامج أحد المبادرات الرئيسة التي يقدّمها البنك لتأهيل وإعداد خريجي الجامعات، بهدف تعزيز مشاركتهم في سوق العمل وخلق مسارات مهنية ووظيفية مستدامة في مختلف القطاعات الحيوية، تماشيًا مع الخطة الوطنية للتوطين "نعمل من أجل قطر".

ويمتد برنامج "أهلي المستقبل" لمدة خمسة أشهر، تشمل مرحلة تأسيس مصرفي تتضمن محاضرات تخصصية وتدريبًا عمليًا على المهارات المصرفية الأساسية وتطوير اللغة الإنجليزية، يعقبها تدريب ميداني داخل البنك، بما يتيح للمتدربين اكتساب خبرة عملية مباشرة في بيئة عمل واقعية وتطوير مهاراتهم بما يلبي احتياجات القطاع المصرفي، ويتوافق مع أهداف استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة. ويجسّد هذا التعاون التزام البنك بالمساهمة في إعداد كوادر وطنية مؤهلة وقادرة على تلبية متطلبات سوق العمل، من خلال المشاركة في تصميم وتنفيذ برامج تدريبية نوعية تتوافق مع احتياجات القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية، بما يدعم خطة التوطين ويرفع جاهزية القوى العاملة الوطنية، انسجامًا مع مستهدفات رؤية قطر الوطنية 2030 في مجال التنمية البشرية.

ودعمًا للكفاءات البشرية وإيماناً بدورها المحوري في تحقيق تميّز المؤسسة واستدامة نجاحها، يحرص البنك على تقدير جهود موظفيه والاحتفاء بعطائهم. وفي هذا الإطار، كرّم البنك 51 موظفًا من مختلف إداراته، تقديرًا لإخلاصهم وتفانيهم وجهودهم المتواصلة التي أسهمت في تعزيز مكانة البنك وتحقيق إنجازات نوعية على مدار السنوات الماضية، وذلك عن الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2025. ويأتي هذا التكريم تقديرًا لسنوات خدمتهم والتزامهم المهني ومساهماتهم القيّمة في مسيرة نجاح البنك وتطوره، حيث أمضى المكرّمون ما بين 5 و30 عامًا من العطاء المستمر.

أما في المجال الصحي، فقد دعم البنك الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز الوعي الصحي والمساهمة في دعم مرضى السرطان، من خلال تقديم تبرعات لـ الجمعية القطرية للسرطان، بما يعكس التزامه بالمشاركة في المبادرات التي تسهم في تحسين جودة الحياة والصحة العامة.

كما واصل البنك دعمه للأنشطة الرياضية ذات الطابع المجتمعي، لا سيما المبادرات الشبابية والبطولات الرياضية التي تجمع بين البعد الرياضي والبعد الاجتماعي، إدراكاً لدور الرياضة في تعزيز أنماط الحياة الصحية وترسيخ القيم الإيجابية لدى مختلف فئات المجتمع. ويتم اعتماد جميع التبرعات والرعايات التي يقدمها البنك وفق أطر وإجراءات حوكمة واضحة، بما يضمن الشفافية والامتثال للسياسات المعتمدة، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، بما يعزز ثقة أصحاب المصلحة ويؤكد التزام البنك بدوره كمؤسسة مصرفية مسؤولة.

وبهدف تعزيز صحة ورفاه الموظفين وترسيخ ثقافة الرياضة وأسلوب الحياة النشط، يحرص البنك على الاحتفال بيوم الرياضة للدولة، حيث نظّم فعالية مخصّصة لموظفيه في نادي المدينة التعليمية للجولف، بمشاركة موظفي البنك وأفراد عائلاتهم. وقد أتاحت الفعالية للمشاركين فرصة الاستمتاع بمجموعة متنوعة من الأنشطة الرياضية والترفيهية في أجواء إيجابية وتفاعلية، بما يسهم في تعزيز الروابط الاجتماعية وترسيخ قيم العمل الجماعي. وتأتي هذه المبادرة انسجامًا مع ركائز رؤية قطر الوطنية 2030 الهادفة إلى بناء مجتمع صحي ومنتج، وتعزيز جودة الحياة والتماسك الاجتماعي.

وضمن التزامه بالمسؤولية الاجتماعية وتعزيز ثقافة مشاركة موظفي البنك بالمبادرات المجتمعية، نظم البنك حملة للتبرع بالدم بالشراكة مع مؤسسة حمد الطبية، بهدف دعم بنك الدم في دولة قطر ورفع مستوى الوعي بأهمية التبرع بالدم.

وإيماناً بمسؤوليته الوطنية في الحفاظ على الإرث الثقافي والتقاليد القطرية الأصيلة، احتفل البنك الأهلي باليوم الوطني لدولة قطر 2025 بحضور الإدارة التنفيذية العليا وعدد من ضيوف الشرف وموظفي البنك وعملائه، تأكيدًا على أهمية صون هذه القيم الوطنية وترسيخها كأحد المحاور الأساسية للمسؤولية الاجتماعية للبنك.

وتأكيدًا على دوره في المسؤولية المجتمعية فقد قام البنك خلال العام 2025 بدفع 2.5 % من إجمالي أرباحه الصافية للسنة المالية المنتهية 2024/12/31 أي مبلغ 22,290,611 ر.ق. لدعم الأنشطة الرياضية. هذا فضلًا عن قيام البنك بتقديم الدعم المالي المستمر للأنشطة الرياضية والإجتماعية والإنسانية.

17
الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

نظرة عامة على حوكمة الممارسات البيئية والاجتماعية

في عام 2025، وضع البنك الأهلي إطاراً شاملاً لحوكمة الممارسات البيئية والاجتماعية بهدف تعزيز الإشراف المؤسسي، وتحديد التوجهات الاستراتيجية للاستدامة، ودمج اعتباراتها في جميع عمليات المصرف وقراراته. يقوم هذا الإطار على إشراف فعّال من مجلس الإدارة، ولجنة الإدارة العليا للاستدامة، وتنفيذ من قبل وحدة الاستدامة، وفريق العمل الاستدامة المشترك بين الإدارات.
تتولى لجنة الإدارة العليا للاستدامة مسؤولية قيادة برنامج الاستدامة في البنك. ويتم دعم تطبيق توجيهات اللجنة من خلال وحدة الاستدامة، التي تقوم بأدوار التنسيق والتنفيذ بين مختلف الوحدات والإدارات من خلال فريق العمل الاستدامة المشترك بين الإدارات.
حوكمة الاستدامة في البنك تمكّن الإدارات المعنية من تحديد وتقييم، ومراقبة، وإدارة مخاطر وفرص الاستدامة بما يتماشى مع توجيهات مصرف قطر المركزي. كما يضمن النهج تفعيل الرقابة الإدارية، ووضع سياسات وإجراءات مواءمة لمتطلبات الاستدامة، وتحقيق قيمة مستدامة لأصحاب المصلحة عبر دمج الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن القرارات الائتمانية والاستراتيجية.

يتلقى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية تقارير دورية حول أداء الاستدامة ودمج المخاطر المناخية، إلى جانب تحديثات حول التقدّم المحقق في مبادرات الاستدامة. وتُسهم المناقشات المستمرة في تعزيز فهم تأثير المخاطر المناخية والاجتماعية على استراتيجية البنك وإدارة المخاطر وعملية اتخاذ القرارات.

هيكل حوكمة الاستدامة في البنك الأهلي

ضوابط الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

حدّث البنك الأهلي في عام 2025 سياسة الاستدامة، ويواصل دمج اعتبارات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية، بما في ذلك مواءمة المخاطر المناخية وتحديث السياسات الائتمانية وفق متطلبات مصرف قطر المركزي.

البنك الأهلي يعتمد نموذج خطوط الدفاع الثلاثة فيما يتعلق بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.

خط الدفاع الأول – إدارة قطاع الاعمال وإدارة الخزينة المصرفية الدولية

تقوم إدارة قطاع الأعمال وإدارة الخزينة المصرفية الدولية بتطبيق منهجية تقييم الاستدامة عند التعامل مع العملاء الجدد وفي المراجعات الدورية للعملاء القدامة. وتشمل مهامها:

- جمع بيانات الاستدامة المطلوبة
- تطبيق المنهجية المعتمدة للتقييم
- دمج اعتبارات الاستدامة في قرارات الائتمان
- رفع الحالات ذات المخاطر العالية الى لجنة الإدارة العليا للاستدامة عند اللزوم

خط الدفاع الثاني – إدارة المخاطر وإدارة الامتثال

- تقوم إدارة المخاطر بمراجعة نتائج التقييم بشكل مستقل وتقييم تعرض المحفظة للمخاطر.
- سيجري دمج تقييمات الاستدامة تدريجياً ضمن الأنظمة التقنية للبنك.
- يقدم قسم المخاطر رؤى مستقلة حول المقترحات الائتمانية.
- تتابع إدارة الامتثال لوائح مصرف قطر المركزي الخاصة بالاستدامة وتراقب الإفصاحات التنظيمية وتبلّغ الإدارة العليا بحالات عدم الامتثال.

خط الدفاع الثالث – التدقيق الداخلي

يوفر التدقيق الداخلي تأكيداً مستقلًا بشأن فعالية إطار إدارة مخاطر الاستدامة، بما في ذلك الحوكمة والضوابط الداخلية والامتثال.

الالتزام بالقوانين

يحدد البنك الأهلي التزامه الكامل بالتوجيهات المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية. ويواصل البنك تعزيز قدراته على إدارة المخاطر المناخية، وتحسين جودة البيانات، وتعزيز العمليات الداعمة لتنفيذ فعال لأهداف الاستدامة، وبناء منهج مستقبلي لإدارة المخاطر يعتمد على التوقعات.

لمزيد من التفاصيل حول أدائنا في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، يُرجى الرجوع إلى تقرير الاستدامة للعام 2025.

18
الهيكل التنظيمي للبنك الأهلي 2025

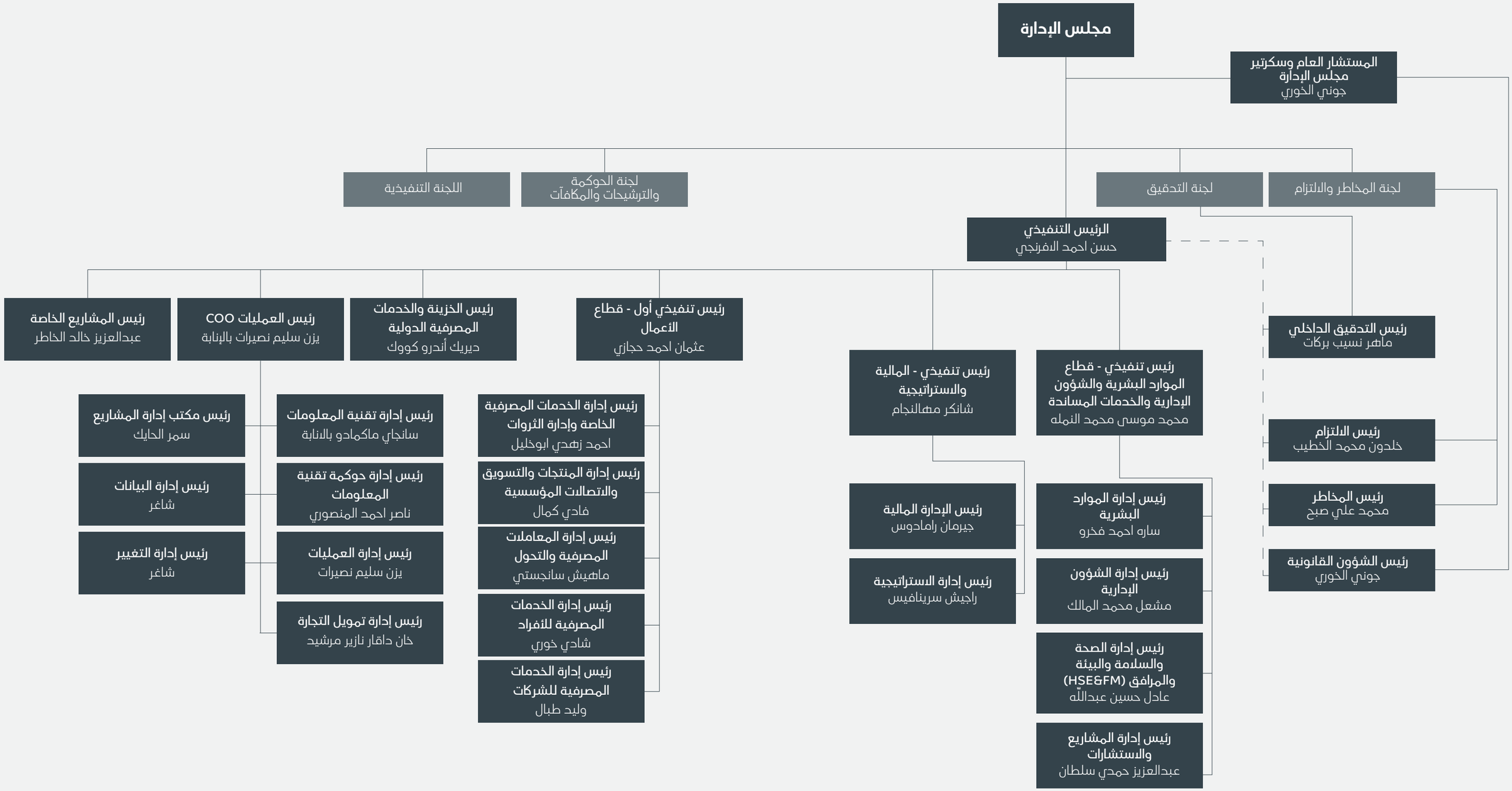

البنك الأهلي
ahlibank